وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسسر
قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم الاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي والاستشراف

استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة حالة (دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2021)

من إعداد الطالبتين:
مبروك هاجر
عطار مروى

تحت إشراف الأستاذ:
د. مخضار سليم

أعضاء لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	التصنيف
مطهري كمال	أستاذ محاضر –ب-	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا
مخضار سليم	أستاذ محاضر –أ-	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا و مقررا
وراد فؤاد	أستاذ محاضر –أ -	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير
قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم الاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي والاستشراف

استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة حالة (دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2021)

من إعداد الطالبتين:
مبروك هاجر
عطار مروى

تحت إشراف الأستاذ:
د. مخضار سليم

أعضاء لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	التصنيف
مطهري كمال	أستاذ محاضر-ب-	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا
مخضار سليم	أستاذ محاضر-أ-	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا و مقررا
وراد فؤاد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النمل: الآية 19

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى وجه الله تعالى خالصا، راجين من الله ان يضع الجهد المبذول فيه الى ميزان حسناتي،

كما اهديه إلى نبع الحنان ورمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء أمي الغالية وإلى من علمني الحياة كفاح وإرادة وأن النجاح مصدر للسعاد ة ابي رحمه الله

مروى

""

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظها الله وأدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولاتزال من إخوة وأخوات

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

"هاجر"

الشكر والعرفان

نحمد الله ونشكره على نعمة العلم ونشكر كل من ساهم في رفعه وتطويره كما أتقدم بفائق الشكر والتقدير للأستاذ الكريم الذي أشرف على عملنا هذا "مخضار سليم" الذي قبل الإشراف على هذا العمل ولم يبخل بالنصح والإرشاد كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2021)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، توصلت الدراسة إلى أن للصادرات خارج قطاع المحروقات تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية (إيجابية) بين صادرات المحروقات والنمو الاقتصادي الجزائري في المدى القصير و الطويل.

الكلمات المفتاحية: صادرات المحروقات، النمو الاقتصادي، استراتيجية ترقية الصادرات، الصادرات خارج قطاع المحروقات.

Abstract:

This study aims to find out the impact of the strategy of promoting exports outside the hydrocarbon sector on economic growth in Algeria during the period (1999-2021), using the autoregressive distributed time gap (ARDL) model, The study concluded that exports outside the hydrocarbon sector have a positive impact on the rate of economic growth In Algeria in the short and long term, and the results showed a direct (positive) relationship between hydrocarbon exports and Algerian economic growth in the short and long term.

Key words: Hydrocarbon exports, economicgrowth, export promotion strategy, exports outside the hydrocarbonsector.

قـــائمـــة المحتـــويات

فهرس المحتويات

مقدمة عامة .....ف

الفصل الأول :الإطار النظري للصادرات والنمو الاقتصادي

تمهيد 6

المبحث الأول: الصادرات مفاهيم واستراتيجيات 7

المطلب الأول: ماهية الصادرات 7

الفرع الأول: مفهوم الصادرات 7

الفرع الثاني: أنواع الصادرات 8

الفرع الثالث: مؤشرات قياس الصادرات 8

المطلب الثاني: دوافع ومبررات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات....10

الفرع الأول: النزعة الحمائية.....10

الفرع الثاني: المعدل التبادل 10

الفرع الثالث: الدين الخارجي 11

المطلب الثالث: مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية 11

المبحث الثاني: أساسيات عن النمو الاقتصادي.....12

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي 13

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته 13

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.....14

الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.....15

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.....16
المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.....23
المبحث الثالث: الدراسات السابقة 24
المطلب الأول: الدراسات العربية 24
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية 28
المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة.....31
خلاصة الفصل الأول 33
الفصل الثاني :واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر
تمهيد 35
المبحث الأول: استراتيجيات تنويع و تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر 36
المطلب الأول: استراتيجيات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.....36
المطلب الثاني: هيئات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر 37
المطلب الثالث: معوقات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات 38
المبحث الثاني: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1999-2021 39
المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1999-2021) 40

المطلب الثاني: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 1999-2021 42
المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للصادات الجزائري 1999 -2021.....45
المبحث الثالث: قياس أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر 47
المطلب الأول: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي و تحديد المتغيرات محل الدراسة 47
الفرع الأول:منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي 47
الفرع الثاني: تحديد المتغيرات محل الدراسة (تعريف متغيرات النموذج): 49
المطلب الثاني: محاولة تقدير نموذج الدراسة.....49
الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة):.....49
الفرع الثاني: تحديد فترات الإبطاء المثلى.....51
الفرع الثالث : اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.....51
الفرع الرابع: تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL مع ديناميكية الأجل القصير.....52
الفرع الخامس: تقدير العلاقة التوازنية الأجل الطويل 54
المطلب الثالث: الكشف عن جودة النموذج.....55
الفرع الأول: اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء: 55
الفرع الثاني: الاختبارات تجانس البواقي 56

الفرع الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.....57
الفرع الرابع: اختبار استقرار النموذج.....58
خلاصة الفصل الثاني: 59
الخاتمة العامة.....61
قائمة المراجع 65
الملاحق.....74

قائمة الجداول، الأشكال و الملاحق

1. قائمة الجداول :

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1999-2021	40
02	جدول يوضح الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1999-2021	43
03	جدول يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	45
04	جدول يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة ADF	50
05	جدول يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود	52
06	جدول يوضح تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	53
07	جدول يوضح نتائج تقدير المعلمات قصيرة الأجل	54
08	جدول يوضح نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل	55
09	جدول يوضح اختبار تجانس التباينArch	56
10	جدول يوضح نتائج اختبار عدم تباث التباين للنموذجGlejser	57
11	جدول يوضح اختبار تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey	57

2. قائمة الاشكال :

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	الشكل يبيّن التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر	45
02	الشكل يبيّن التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	47
03	الشكل يبيّن درجة التأخير المثلى	51

3. قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملحق	الصفحة
01	ملحق اختبار استقراريية السلاسل الزمنية ADF للمتغيرات محل الدراسة	74
02	ملحق نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود Bounds (Test)	74
03	تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	75
04	ملحق نتائج تقدير المعلمات قصيرة الأجل	75
05	نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل	76
06	ملحق نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي التقدير	76
07	ملحق نتائج اختبارات عدم تباث التباين للنموذج	76
08	ملحق اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	76
09	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي	77
10	ملحق نتائج اختبار Ramsey Reset	77
11	بيانات الدراسة	77

الاختصارات

- PIB : الناتج المحلي الاجمالي
- EXHH : الصادرات خارج قطاع المحروقات
- EX : صادرات المحروقات

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا وهاجسا تسعى جميع الشعوب والدول باختلاف ثقافاتها وأيديولوجياتها إلى تحقيقه، اذ أنه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة للنمو الاقتصادي، في هذا الإطار يمكننا من خلال تحليل مسار التاريخي لنظريات النمو الاقتصادي الخاصة بهذا الجانب أن نميز بين فئتين أساسيتين سعت إلى تفسير مصادر النمو الاقتصادي أو العوامل المحفزة له أو ما يعرف بمحددات النمو الاقتصادي، الفئة الأولى وهي النظريات الاقتصادية المعتمدة على تفسير النمو الاقتصادي من خلال العوامل التقليدية كالعمل، رأس المال، التقدم التقني والموارد الطبيعية، وفي مقدمتها نظريات المفكرين الكلاسيكيين والنيو كلاسيكيين الذين ركزوا على تحليل دور العمل ورأس المال والتقدم التقني في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمات نظريات المفكرين الكينيزيين والكينيزيين الجدد اللذين أعطوا كبيرة لعامل رأس المال تحفيز النمو الاقتصادي، أما الفئة الثانية فهي النظريات الاقتصادية الحديثة المعتمدة على تفسير النمو الاقتصادي بالاعتماد على العوامل الذاتية، ومن اهم العوامل التي اهتمت بها هذه النظريات وفي مقدمتها نظرية النمو الداخلي نجد السياسة التجارية ومدى انفتاح الاقتصاد على المعاملات الخارجية من حيث الصادرات والواردات ومستويات التدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

ولا يعتبر نموا اقتصاديا حقيقيا إلا إذا كان مستمرا ولن يتم ذلك إلا بإشراك جميع القطاعات الصناعية والفلاحية والتجارية والخدماتية وغيرها كل حسب أهميته والتجارة الخارجية بعملياتها الاستيراد والتصدير تحضى بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، حيث أكدا العديد من الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج من هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير والجزائر باعتبارها احدى الدول النامية تعاني من تبعية شديدة لقطاع المحروقات حيث يهيمن فيها النفط على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات ما يجعل اقتصادها رهينة للأسواق الخارجية و تقلبات أسعار النفط.

وفي هذا الصدد فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات أصبحت الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية حيث سعت إلى إعداد استراتيجيات بديلة من شأنها إخراج الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات وتمكين الجزائر من اللحاق بمصاف الاقتصاديات الناشئة ولأجل ذلك شرعت الجزائر في الاهتمام بالقطاعات ذات الميزة النسبية من أجل رفع مستوى أداء المؤسسات الجزائرية المصدرة وذلك من خلال اتخاذ مختلف التدابير والإجراءات لتحفيز التصدير التي تجسدت في جملة من الاصلاحات المالية والمؤسساتية كذا دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تعاني من اختلالات هيكلية تجسدت في عدم قدرتها على توسيع نشاطها في الأسواق الاقليمية والعالمية.

وأمام هذه الوضعية يتوجب على الدولة الجزائرية السعي نحو تشجيع التصدير والتنويع في القطاعات خارج المحروقات وخلق مصادر دخل جديدة فالتصدير خارج المحروقات يعتبر قوة محركة لتعزيز النمو الاقتصادي وهذا ما بينته العديد من الدراسات التي أوضحت العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في العديد من الدول خاصة مع تقلبات أسعار النفط.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق فإن إشكالية دراستنا تتمثل في التساؤل التالي:

"ما مدى تأثير الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2021"؟

الأسئلة الفرعية:

- هل تؤثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2021)؟
- هل هناك علاقة طويلة الأجل بين صادرات المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة؟
- ما واقع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
- ماهي الاستراتيجيات التي تساهم في ترقية الصادرات وتحقيق النمو؟
- فيما تتمثل مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على صادرات المحروقات؟

الفرضيات:

- تساهم صادرات المحروقات بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2021)
- لا تؤثر الصادرات خارج قطاع المحروقات بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

أسباب اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي والخبرة الذاتية.
- الموضوع يدخل في نطاق التخصص أي تخصص تحليل اقتصادي واستشراف.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- توضيح الدور الذي يلعبه التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي.
- التعرف على تطور وتركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- تبيان أهمية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- التعرف على مدى مساهمة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- ابراز خطورة الاستمرار في الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية بالجزائر.
- الوقوف على واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

أهمية البحث:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني نظرا للدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وخلق الثروة وجلب العملة الصعبة وتوازن في الميزان التجاري.
- **حدود الدراسة:** تتضمن حدود الدراسة:
- **الحدود المكانية:** الدراسة تخص الاقتصاد الجزائري.
- **الحدود الزمانية:** ثم تحديد من سنة 1999 إلى غاية سنة 2021.
- **الحدود الموضوعية:** تتمثل في دراسة وتبيان أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي.

المنهج المتبع:

تماشيا مع طبيعة الموضوع ومن أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض الإطار النظري للصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وكذا المنهج الإحصائي الوصفي لدراسة الجوانب المتعلقة بتطور الصادرات في الجزائر والهيكل السلعي والجغرافي لها خلال فترة المغطاة، باستعمال المعطيات المشتقة من مختلف المصادر والجانب التطبيقي للدراسة، من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائيEviews12.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذه الدراسة هو شح البيانات وتضاربها من مصدر لآخر مما جعلنا نبدل جهودا كبيرة لجمع البيانات المعتمدة في هذه الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة ثم تقسيم الدراسة الى مايلي:

الفصل الأول: بعنوان الاطار النظري للصادرات والنمو الاقتصادي، والذي قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث حيث قمنا في المبحث الاول بالتطرق الى المفاهيم الأساسية حول التصدير ودوافع ومبررات تنمية صادرات خارج قطاع المحروقات كذا مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية، اما فيما يخص المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى الاطار المفاهيمي حول النمو الاقتصادي ونظريات النمو الاقتصادي وعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، اما المبحث الثالث فجاء بعنوان الدراسات السابقة

والذي تطرقنا من خلاله الى الدراسات باللغة العربية والدراسات باللغة الاجنبية التي تخص نفس الموضوع محل الدراسة والتعقيب على الدراسات السابقة.

الفصل الثاني بعنوان واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، ينقسم الى ثلاث مباحث، المبحث الاول استراتيجيات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر يتضمن مطلب الاول الاجراءات الضريبة والجمركية والتنظيمية ومشاكل والصعوبات التي تواجه قطاع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر، اما المبحث الثاني فجاء بعنوان واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر الذي يتضمن تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة1999-2021 والتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية والهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، اما فيما يخص المبحث الثالث قياس اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الذي يتطرق متغيرات النموذج ومحاولة تصدير نموذج الدراسة.

واخيرا الخروج بخاتمة احتوت على نتائج المتوصل اليها في الدراسة اضافة الى التوصيات والاقتراحات وافاق الدراسة المقترحة.

الفصل الأول

الإطار النظري للصادرات والنمو الاقتصادي

تمهيد

باعتبار النمو الاقتصادي السبيل لتجنب تبعيات ونتائج التخلف الاقتصادي على الفرد وعلى المجتمع ككل، نجد كل الدول تعمل جاهدة من خلال حزمة من الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الكلية لبلوغ هذا الهدف، وفي هذا السياق تؤدي الصادرات دورا أساسيا بوصفها محرك أساسي للنمو الاقتصادي، حيث تؤكد الكثير من الدراسات على أهميتها في تعزيز ورفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث لا تقتصر على جلب العملة الأجنبية لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية فحسب بل تمتد إلى منظور آخر، حيث أنها تعتبر وسيط لنقل الناتج الحضاري والابتكارات وزيادة الترابط الاجتماعي والاقتصادي، حيث أصبح موضوع النمو وما يرتبط به من عوامل محددة يشكل المحور الرئيسي لنماذج وسياسات النظريات الاقتصادية الكلية.

والواقع أن دراسة موضوع النمو الاقتصادي تستمد أهميتها من أنه يمثل عنصر أساسيا بل حاسما من عناصر التنمية فالاختلافات في مستويات المعيشة وفي مراحل التنمية فيما بين الدول ترجع في أصلها إلى الاختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تعزيز نموها الاقتصادي، عن طريق التصدير والوصول إلى الأسواق العالمية وتبعا لذلك سنقوم من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى المباحث التالية:

- **المبحث الاول:** الصادرات مفاهيم واستراتيجيات
- **المبحث الثاني:**أساسيات عن النمو الاقتصادي
- **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة

المبحث الأول: الصادرات مفاهيم واستراتيجيات

للصادرات أهمية قصوى في عملية النمو والتنمية الاقتصادية وذلك بسبب دورها التوسعي في مجال الإنتاج والتسويق للاقتصاد الوطني من خلال فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية، كما أن أهمية الصادرات تكمن في اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية، حيث نتطرق في هذا المبحث ماهية الصادرات من خلال استعراض مفهومها، أهميتها، أنواع ومؤشرات قياس الصادرات بالإضافة الى دوافع تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ومخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية.

المطلب الأول: ماهية الصادرات

قطاع الصادرات هو واحد من أهم القطاعات التي تهتم بها جميع الدول وذلك لدورها الكبير في توفير العملات الصعبة وتحسين المستوي المعيشي وزيادة في الانتاج وتوفير فرص عمل.

الفرع الأول: مفهوم الصادرات

1. مفهوم الصادرات

تعددت التعاريف المرتبطة بالتصدير باختلاف وجهات نظر وآراء المنظرين والمدارس الاقتصادية وسنورد بعضها كما يلي:

يعرف فريد النجار التصدير على أنه «مدى قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية خدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى، وهذا من أجل تحقيق أرباح وقيمة مضافة».

يعرف Claude Ménendian الصادرات بأنها« كل السلع والخدمات التي تخرج بصفة نهائية من الإقليم الاقتصادي نحو باقي بلدان العالم».[1]

كما يعرف فؤاد مصطفى محمود على أنه « بيع سلعة معينة من مراكز انتاجها الى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الاسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى سوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها»[2].

[1] مدوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012، ص88

[2] بوروين شهرزاد، محددات الصادرات الصناعية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018، ص 4

حسب مريانا قميصة التصدير:«هو توريد البضاعة المحلية إلى السوق الخارجي ويمكن من زيادة فرص العمل وتحسين مستوى الأسواق وتحسين الاقتصاد».[1]

الفرع الثاني: أنواع الصادرات

الصادرات المنظورة : والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل القمح، السيارات...، وتنقل من المقيمين من دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.

الصادرات غير المنظورة : وتتمثل في صادرات الخدمات وتشمل: المواصلات والاتصالات، السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة، إيرادات استثمارية، ويلاحظ أن جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو أمر أصعب كثيرا منه بالنسبة لصادرات السلع.

الصادرات المؤقتة : وهى تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومن جملتها: المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات، أو الصالونات الدولية، مواد واجهزة أو آلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج أو في إطار عقود مقاولة من الباطن، إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

الصادرات النهائية : وهى تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تتقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.[2]

الفرع الثالث: مؤشرات قياس الصادرات

✓ **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة** :حيث كلما تخصص الدولة الجزء الأكبر من إنتاجها للتصدير، فإن ذلك يدل على اعتمادها الكبير على الخارج، واندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، اندماجا كبيراً، بحيث أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة أيضاً في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد فالعبرة هي بنمط

[1] مريم بن سعادة، ساجية بو معيزة، استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية على ضوء التجربة التركية، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2018-2019، ص23

[2] شادي عبد الحليم(وآخرون)، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي المصري 1990-2019، على الموقع الإلكتروني https://democraticac.de/?p=84333، 2023/02/13، على الساعة 17:30

استخدام حصيلة الصادرات، وثمة احتياط آخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات وخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعاً أولية أو سلعا صناعية.[1]

✓ **نسبة تغطية الصادرات للواردات:** العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها، أو ارتفاع نسبة الواردات وحدها، إنما يجب إضافة عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على تلبية احتياجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للاستدانة والوقوع في تبعية الديون الأجنبية، وقد يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى إجمالي الواردات بعد استبعاد واردات السلع الرأسمالية، وتعتمد قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتوجات القابلة للتصدير وسياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير.[2]

✓ **درجة التركز السلعي للصادرات:** ونقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة على إجمالي صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعاً يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة (أو مدى القيم التي يمكن اعتبارها داخل منطقة الأمان) تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة، ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية، فالخطر يكون كبيراً في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعو ارتفاع نسبة السلع الصناعية في الصادرات إلى القلق.[3]

✓ **النسبة التي تخصص للتصدير من الانتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:** هي نسبة ما يخصص من الانتاج المحلي للاستخدام المحلي، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي لها أهمية كبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الانتاج ونمط الاستهلاك، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وأن تكون امتدادا طبيعيا له.

✓ **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:** إن الغرض من هذا المؤشر هو التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبة من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

---

[1] طوير أمال، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، عدد 02، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2020، ص41

[2] بلقلة براهيم، اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، 2008-2009، ص94

[3] ابراهيم الميسوري، قياس التبعية في الوطن العربي، ط1، (بيروث لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1979)، ص43

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.[1]

المطلب الثاني: دوافع ومبررات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات والاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات لايزال يشكل مصدر قلق للدول النفطية، الأمر الذي أدى بالعديد من الدول والحكومات لإدراج مسألة تنمية الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات التي يجب تحقيقها، وقد تسبب في تلك الاختلالات المسجلة جملة من العوامل التي كانت الدافع الأساسي في ذلك التوجه نحو تنمية وتنويع الصادرات أهمها:

الفرع الأول: النزعة الحمائية

نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي التي سادت معظم الدول الصناعية المتقدمة، اتجهت هذه الدول إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، من خلال تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح الجات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية، ويرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج إسنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتواجه الدولة صاحبة الاختراع منافسة شديدة ليس فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع الأمر الذي أدى بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية[2].

الفرع الثاني: المعدل التبادل

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع الشديد لأسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية، مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية باستثناء البترول إلى الانخفاض، ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى

[1] بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012-2013، ص26

[2] مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص 72

انخفاض الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة والذي ساعدها على تخفيض نسبة المواد الخام المستوردة.[1]

الفرع الثالث: الدين الخارجي

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري يترتب عليه بالضرورة لجوء الدولة إلى الاستدانة الخارجية لتمويل هذا العجز وتحقيق فائض في ميزان العمليات الرأسمالية ويترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية، وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية، مما تترتب عليها التزامات وأعباء يجب سدادها بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض مما يزيد الأمر سوءا.[3]

المطلب الثالث: مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية

يظهر ذلك جليا في الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط، والجزائر باعتبار تركيزها الشبه كلي على الصادرات النفطية في جلب العملة الصعبة، ما يهدد اقتصاد البلاد في حال تدهور عائدات هذه الصادرات وعليه يمكن القول بان هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر اعادة التفكير في تركيبة صادرتها ومحاولة تنويعها وانشاء قطاع تصديري غير تقليدي قائم على المنتجات المصنعة والنهائية.

- ✓ **مخاطر تقلبات الاسعار وانخفاض المردودية:** ان الاعتماد على عائدات تصدير النفط، سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي اضافة الى اللوازم من الوسائل وعوامل الانتاج مثل عنصر رأس المال، هذا التذبذب الكبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط.
- ✓ **مخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الانتاج:** يعرف انتاج النفط على انه عملية يتم من خلالها استهلاك الاحتياطات النفطية وتحويلها الى فوائد مالية وتبعا لذلك فإن الاحتياطات النفطية تتأثر بالكمية المنتجة، والتي تؤدي إلى تناقص كمية هذه الاحتياطات من خلال عمليات الاكتشاف والتنقيب الناجحة، وعليه فاستخراج النفط بشكل مستمر يعني بالضرورة نضوب مكامنه، كما ان عمليات التنقيب على النفط والتي تجري من

---

[1] عمر محمود أبو عيدة، **أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1994-2011**، مجلة جامعة الأزهر بغزة ، عدد1، جامعة القدس المفتوحة فرع طولكرم فلسطين، 2013، ص354

[2] تيغرسي الهواري ، حاج يوسف سارة، **دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم التجارية، عدد2، جامعة الجزائر3، 2017، ص.ص.10-11

[3] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، عدد1، جامعة ورقلة، 2002، ص4

اجل تعزيز مخزون الاحتياطي منه، قد لا تنجح في الكثير من الاحيان، وايضا تستوجب هذه العمليات مبالغ ضخمة جدا.[1]

✓ **مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة:** ترتبط سيادة الدولة بمواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاتباعها وبمدى إرادة الدولة والدعم السياسي الذي تتلقاه من الأوساط الداخلية والخارجية، فاقتصاديات الدول النامية تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دورا أساسيا، وباستقراء واقع هذه الدول نجد أنها مازالت تعاني من التبعية للدول الصناعية الكبرى.[2]

✓ **مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية:** المصادر البديلة للطاقة النفطية تتمثل في الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية وطاقة الأمواج، المد والجزر والزيت الثقيل ورمال القطران والوقود الصناعي، وتعتبر جميعها مصادر طاقة نظيفة وصديقة للبيئة، لكن بعد ظهور أزمة الطاقة في الدول الغربية، التي أثرت على الموارد المالية للدول وعلى أسواق المركبات وبدائلها واستهلاك الطاقة وتكاليف المنتجات الصناعية والزراعية والخدمية المعتمدة على النفط، سرعان ما برزت تحولات تكنولوجية ساهمت في إنتاج بدائل غير نفطية لمصادر الطاقة، وكذا زيادة إحلال الغاز والفحم والمصادر النووية محل النفط الخام، فهذه المزايا التي تتضمنها المصادر البديلة للنفط قد تكون حافزا وسببا بارزا في العزوف عن الصادرات النفطية.[3]

المبحث الثاني: أساسيات عن النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الاهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب، كونه اضحى العامل الاساسي والمعتمد عليه رسميا في قياس رقي وتقدم الامم والمجتمعات، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم أساسية عن النمو الاقتصادي من خلال المطلب الأول ماهية النمو الاقتصادي، المطلب الثاني نظريات النمو الاقتصادي والمطلب الثالث علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

---

[1] حياة بن سماعين، ريان زير، **الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2005-2014**، مجلة الاقتصاد الصناعي، عدد12، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/06/02، ص186

[2] تيغرسي الهواري، الحاج يوسف سارة، مرجع سبق ذكره، ص10

[3] شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، **مداخلة بعنوان ترقية المنتج الوطني مدخل استراتيجي لتنويع الصادرات خارج المحروقات في ظل انهيار أسعار البترول**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، جامعة 8 ماي 1954 قالمة، يومي 25 و26 أفريل 2017، ص5، الجزائر

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته

حسب جلال خشيب يعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: «الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي: معدل نمو الدخل الفردي، وَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي. [1]

وعرفه Simon Kuzent على أنه « الزيادة في قدرة الدولة (الاقتصاد) على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والايديولوجية التي يحتاج الأمر إليها»[2]

كما يعرفه فيليب بيرو بأنه« الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي».[3]

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية المتمثلة في الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو العملية المستمرة التي من خلالها تزيد القدرة الإنتاجية لاقتصاد معين عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي.[5]

---

[1] جلال خشيب، النمو الاقتصادي، (الجزائر، شبكة الالوكة، 2015/09/20)، ص5، الرابط https://ketabonline.com/ar/books/97730/rea

[2] علي حاتم القريشي، إقتصاديات التنمية، (ط1؛ بغداد، مطبعة حوض الفرات/ النجف الأشرف1، 2017م)، ص31

[3] كبير مولود، بهلول مراد، **أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014**، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد4، عدد7، جامعة الجلفة الجزائر، ص257

[4] يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، (جامعة أدرار، المكتبة الشاملة الذهبية، 2019/10/21)، ص6، الرابط https://ketabonline.com/ar/books/99762/read?

[5] بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2010- 2011، ص 70

أهمية النمو الاقتصادي:

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

بالنسبة للأفراد:

- يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي، وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة.
- يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة.
- يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

بالنسبة للدولة:

- يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وتسهيل مهامها المختلفة.
- يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع.
- النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد، وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم.
- البحث في مصادر النمو تمكن الدولة من بناء استراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو بناءً على إحصائيات ومعطيات ميدانية.[1]

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

تتمثل أنواع النمو الاقتصادي فيما يلي:

1. **النمو الطبيعي:** هو النمو الذي يحدث خلال سلسلة تاريخية بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، نتج عنها عمليات موضوعية أدت إلى :التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الرأسمالي الأولي، سيادة الانتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.[2]
2. **النمو الغير المستقر أو العابر:** وهو نمو ناتج عن ظروف طارئة وليس له صفة الاستمرارية، اذ يكون نتيجة ظروف خارجية لا تلبث أن تزول وينتهي معه النمو الذي أحدثته، وهو من صفات الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وبالتالي فهو يحصل في إطار بنى

[1] حياة بن سماعين، ريان زير، مرجع سبق ذكره، ص181

[2] ياسر علي محمد الراجحي، دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي العراق حالة دراسية، مذكرة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العراق، 2021، ص41

اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

3. **النمو المخطط:** هو النمو الذي يحصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، تفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول الى تنمية اقتصادية. [1]

الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

- **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية الخاصة بها، وبالتالي لا يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، لذلك غالبًا ما تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، من أجل تسهيل المقارنة بين معدلات النُّمو المحققة فيها.[2]
- **متوسط الدخل الفردي:** هذا المعيار هو الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات في قياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.[3]

هناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي وهما:

- طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
- طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.[4]

---

[1] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص8

[2] زكرياء مسعودي، خليفة عزي، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS وECM دراسة قياسية للفترة 1980-2017**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، عدد07، جامعة الوادي الجزائر، ديسمبر2019، ص 120

[3] جلال خشيب، عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي، على الموقع الالكتروني https://www.alukah.net، 2023/02/21، 13:00

[4] جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص 11

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

حاولت النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي منذ الآراء الأولى المقدمة في هذا المجال من قبل الكلاسيك الذين واكبوا الثورات الفكرية والصناعية، وحاولوا تقديم وتفسير النمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية، ثم قدمت بعد ذلك المدرسة النيوكلاسيكية والحديثة الكثير من الأعمال والكتابات حوله أهمها نموذج"Harrod-Domar " والنموذج المقدم من قبل "Solow" ثم ظهور نظرية النمو الداخلي.

أولا: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

لقد قدم الكلاسيك أمثال آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالتوس آراء حول أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

- **نظرية أدم سميث للنمو الاقتصادي** : أهم ما ميز النظرية الكلاسيكية للنمو ما يلي:

- لا يعتبر "ادم سميث" القطاع الزراعي كالقطاع الوحيد المنتج كما تبناه الطبيعيون لكن اعترف بأنه قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي كونه يوفر المواد الغذائية.
- التركيز على القطاع الصناعي في عملية النمو نظرا لتزايد الغلة فيه والناتجة عن تقسيم العمل، الذي يقود إلى زيادة إنتاجية العمال في هذا القطاع.
- حسب ادم سميث فإنه بالإضافة إلى القطاع الصناعي هناك عامل أخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية.

كما حددت النظرية الكلاسيكية بقيادة سميث عوامل أخرى تعمل على توفير بيئة ملائمة، تسمح لدفع عملية النمو واستمراره، عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال وهي:

- حرية التجارة الداخلية والخارجية.
- اهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة.
- تطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات الدولة.[1]

يرى ادم سميث أن أساس النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل، ويعتبر النمو الاقتصادي عملية تراكمية، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتقد بأن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، وبذلك يدعو ادم سميث إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار[2].

[1] كفية قسميوري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021-2022، ص 85

[2] ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص16

– **نظرية دافيد ريكاردو David Ricardo:** يعتبر دافيد ريكاردو أحد أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، ومن أهم الأفكار التي جاء بها:

❖ يرى بان الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من اثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

❖ يعتبر أن حالة الركود (النمو الصفري) ليست ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، وذلك بسبب المردودية متناقصة في قطاع الزراعة.

❖ حسب ريكاردو فإن نوعية الأراضي غير متساوية.

❖ يعطي كذلك دافيد ريكاردو أهمية إلى الأمور غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، مثل العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، ووجود حكومة فعالة تعمل على الأمن والاستقرار السياسي داخل البلد.

❖ يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها بالمساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.[1]

–نظرية مالتوس Malthus:

إن أفكار مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان ونظريته في الطلب، حيث حسب هذه الأخيرة فإن مالتوس يعد الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد حجم الإنتاج عكس الآخرين واللذين يرون استناد إلي قانون ساي أن العرض هو الذي ينشأ الطلب ومن بين أهم الأفكار التي جاء بها مالتوس:

✓ يرى مالتوس أنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ومن ثم الاستمرار في النمو.

✓ التركيز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وهو بدوره يعيق التنمية.

✓ أما بخصوص نظريته في السكان فقد رأى "مالتوس" أن توفير التغذية المناسبة سيزيد عدد السكان وفق معدل هندسي تقريبا حيث يتضاعف عددهم مع مرور السنوات.

✓ حسب فهمه لقانون تناقص العوائد الحدية اعتقد أنه من الممكن أن يتعدى النمو السكاني قدرة الأرض على توفير الغذاء، ومع تزايد السكان سيزداد أيضا عدد العمال المستخدمين في الزراعة وسيستمر هذا التزايد حتى يبلغ عدد العمال إلى مستوى معين أين يتراجع معه الانتاج الحدي للعامل وبالتالي انخفاض أجره الحقيقي إلى

[1] صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص32

المستوى الضروري لبقاء أسرته وتكاثرها وهو ما سماه بأجر الكفاف، أي أن "مالتوس" بهذا يؤكد أن نمو السكان سيحبط لا محالة مساعي النمو[1].

وقد وجهت مجموعة من الانتقادات الى هذه النظرية (النظرية الكلاسيكية) منها:

أ. تجاهل الطبقة الوسطى.

ب. اهمال القطاع العام.

ج. منح أهمية أقل للتكنولوجيا.

د. خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.[2]

ثانيا: النمو الاقتصادي في النظرية النيو كلاسيكية (النمو خارجي المنشأ):

ظهر الفكر الاقتصادي النيو كلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها ألفريد مارشال (A.Marshal) وويكسل (K.Wicksell) وكلارك (J.Clark) ، وهي قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي.

يرى رواد هذه النظرية أن سبب التخلف الاقتصادي في بلدان العالم الثالث ليس بالضرورة أن ينشأ لعوامل خارجية شكلها النظام العالمي وتقسيم العمل الدولي، إنما يرجع بالدرجة الأولى لتفاعل عوامل داخلية ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:

- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع وهي العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا.
- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية (External Economies)، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي الى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو بشكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

---

[1] الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص.ص51-52

[2] وميض كريم عبد الرحيم، أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات في النمو الاقتصادي العراق حالة دراسية، مذكرة لنيل شهادة الديبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار ودراسات الجدوى الاقتصادية، جامعة كربلاء العراق، 2021، ص 35

- النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، من أجل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، حيث أن حرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.[1]
- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع الاشارة إلى أهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- فيما يتعلق بعنصر التنظيم يرى أنصار هذه النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الانتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي.[2]

ومن أهم الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي ما يلي:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية وتجاهل النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية، الثقافية والسياسية.
- الاقرار بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينات من القرن العشرين.[3]

ثالثا: النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية: ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز (1883-1946) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية(1929-1932)، تركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، أي أنه يمكن أن تتدخل الدولة في بعض المجالات لتعويض أي نقص يحصل في الطلب الفعال الذي هو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، وبموجب هذه النظرية فإن

---

[1] محمد كريم قروف، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص.ص129-130

[2] رائد خضير عبيس كاظم العبادي، دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع اشارة إلى العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء العراق، 2018، ص10

[3] واثق علي الموسوي، النظرية النيو كلاسيكية في النمو والانتقادات الموجهة لها، على الموقع الالكتروني https://almerja.com/reading.php ، 2023/02/28، 17:30

قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزيد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري.[1]

واعتمدت النظرية على نموذج هارود دومار حيث كانت هنالك ثلاثة معدلات للنمو هي:

معدل النمو الفعلي: وهو يمثل نسبة التغير في الدخل إلى الدخل $G = \frac{\Delta Y}{Y}$.

معدل النمو المرغوب: وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الانتاجية في أقصاها أي أن $GW = \frac{S}{cr}$ حيث cr ثابت وهو يمثل رأس المال اللازم للحفاظ على معدل النمو المرغوب.

معدل النمو الطبيعي (GN): هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المدراء بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هنالك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.[2]

ركز كينز في معالجة المشاكل التي تصيب الاقتصاد (الدورات الاقتصادية) على متغير مهم من متغيرات الطلب الفعال وهو متغير الاستهلاك، فمن خلال سياسة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة التي يكون عندها الميل الحدي للاستهلاك مرتفع، سيؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي في المجتمع وهو جزء مهم من الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة التشغيل ثم الاستثمار ثم النمو الاقتصادي.[3]

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية ما يلي:

- ❖ التحليل الكينزي أولى اهتماما كبيرا لكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي.[4]
- ❖ يمكن القول أن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة وذلك لسببين رئيسيين هما:
  - ان مصدر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة.

---

[1] رائد خضير عبيس كاظم العبادي، مرجع سبق ذكره، ص.ص10-11

[2] توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء دراسة تطبيقية**، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد26، جامعة كربلاء العراق، 2010، ص32

[3] رائد خضير عبيس كاظم العبادي، مرجع سبق ذكره، ص11

[4] عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2021)، ص.ص13-14، على الرابط https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/772/772_ex-73.pdf

- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز يمكن أن تتسبب في ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي.[1]

رابعا: النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة

نتيجة للاختلالات التي حدثت جراء أزمة البترول الشهيرة عام 1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، أدى ذلك إلى رجوع شبه كامل لنظريات النمو، وظهور نظريات جديدة في النمو، والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي وهي:

- الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة.
- الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.
- الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية.
- الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجي.

هذا ما نصت عليه نظرية النمو الذاتي أي أن النمو الاقتصادي يتحدد بالعوامل الأربعة السابقة، ولا يقتصر في تحليل ظاهرة النمو على الزيادة الكمية المستخدمة من الرأس المال المادي والعمل، بل هناك عوامل ذاتية أخرى كأهمية رأس المال البشري – الخبرة والتعليم– التقدم التكنولوجي– الفني – والذي يعتمد على نشر المعرفة والبحث.[2]

كما ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986 الذي تمحور حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما غريك مانكيوي، ديفيد رومر وديفيد ويل سنة 1992 فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الانتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية واحصاءات النمو في البلدان النامية على النحو الاتي:

$$Y = AK^{1/3}L^{1/3}H^{1/3}$$

[1] مقلاتي عادل، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من سنة 1990 إلى 2012، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014، ص21

[2] ساطور رشيد، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط**، مجلة التراث، عدد 10، جامعة الجلفة، ديسمبر 2013، ص66

H: الاستثمار في رأس المال البشري، A: التقدم التقني، L: العمل، K: الاستثمار في رأس المال المادي.

وتركز هذه الدالة على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الانتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساو للواحد الصحيح.

وتنفرد هذه النظرية عن النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، علما بأن رأس المال البشري في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء ، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء اللذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق الا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الاساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الانتاجية. [1]

وجهت لهذه النظرية بعض الانتقادات والتي لا تنقص من قيمتها كثيرا بفضل المزايا التي أتت بها ويمكن جمع هذه الانتقادات في النقاط التالية:

- ❖ اعتمادها على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية.
- ❖ أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناتجة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة، وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر.
- ❖ الدراسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع.
- ❖ اهتمام نماذج النمو الداخلية بتوصيف وتفسير مسارات النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة دون أن تأبه للسمات والشروط الهيكلية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان النامية لذا لم تكن هذه النماذج كافية لتفسير مسارات النمو الاقتصادي في البلدان النامية.
- ❖ هناك العديد من العوامل الأساسية المؤثرة في النمو الاقتصادي لم تلتفت إليها النماذج الحديثة للنمو مثل التنظيم والذي أكدت بعض الدراسات العملية على أهميته كمحرك رئيسي للنمو سواء في الأجل المتوسط أو الطويل.

[1] فضيلة ملواح، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، عدد17، جامعة المدية الجزائر، جوان 2020، ص.ص129-130

في الاخير نشير إلى أنه رغم الاختلافات الحاصلة بين النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلية إلا أنه من الخطأ القول أن هذه النماذج بديل كامل عن النظرية النيوكلاسيكية فهي لم ترق بعد إلى ذلك كما أنها في طور التكوين لذلك يستحسن النظر إليها على أنها مكمل لها وليس بديلا عنها.[1]

المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي:

تتباين آراء المفكرين الاقتصاديين حول العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، فمنهم من يرى أن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي موجبة، في حين يرى البعض الآخر أن العلاقة بينهما سالبة، بالاعتماد على نتائج الدراسات العملية عن الموضوع.[2]

حيث يعد الاقتصادي دينس روبرتسون، أول من أشار إلى أن الصادرات لها دور مهم في تعزيز وتحريك النمو الاقتصادي في مقال نشر عام 1940، ثم في سنة 1971 أوضح الاقتصادي الهنغاري بلاسا بأن نمو الصادرات له ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي، كما أوضح روبرت أمري الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1990 في دراسة أجراها عام 1967 لبيانات الصادرات والناتج المحلي الإجمالي لخمسين دولة بين المدة 1950 و1963 أن هناك شواهد قوية على التأثير المتبادل بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة الصادرات تعمل على رفع مستوى النمو الاقتصادي.

حسب جنج ومارشال (Jung & Marshal,1985) أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات نتيجة التقدم التكنولوجي وتراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره الى زيادة الإنتاجية، كما حدث في دول جنوب آسيا، في حين أن النمو الاقتصادي القائم على الدخل الريعي لن يدعم الصادرات السلعية غير النفطية إذا لم يتوجه الى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى المساعدة على زيادة الإنتاجية وتنمية الصادرات جنباً الى جنب مع صادرات النفط.[3]

كما شكلت نظرية النمو الداخلي مرتكز نظري للتيار القائل بوجود علاقة موجبة بين الصادرات والنمو الاقتصادي من منطلق أن التوسع في الصادرات يعد عامل رئيسي لتعزيز النمو الاقتصادي.

في الوقت الذي تؤكد فيه معظم الدراسات بأن الصادرات تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، فإن هناك البعض منها قد أثبت وجود تأثير سلبي للصادرات على النمو الاقتصادي، من بينها دراسة بكاري2017 حيث قام

---

[1] العقون عبد الجبار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020/2019، ص.ص118-119

[2] لحمر كريمة، كبوط عبد الرزاق، **تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2020 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، عدد01، جامعة باتنة 1 الجزائر، 2022، ص18

[3] هيثم عبد القادر الجنابي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة 1991-2011**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد46، الكلية التقنية الادارية بغداد، 2015، ص.ص.139-140

بدراسة تجريبية على تونس للفترة 1965-2016 باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر، وتوصل إلى أن الصادرات ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وخلاصة القول أنه لا يوجد في الأدبيات الاقتصادية اجماع حول طبيعة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.[1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

لقد تطرقت العديد من الدراسات لهذا الموضوع من زوايا مختلفة وسنستعرض من خلال هذا المبحث الدراسات السابقة التي ثم الاستفادة منها مع توضيح أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1. **دراسة آيت بارة شفيعة و أنيسة عثماني (2022)**، بعنوان: أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1990-2020)، حاول الباحثتين من خلال هذه الدراسة تقدير العلاقة بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، حيث توصلت الدراسة القياسية إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي بمعنى أن تأثيرها ضعيف في الأجل القصير نتيجة النموذج الريعي للاقتصاد الجزائري وأن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام الاقتصاد الجزائري من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى ترتكز على صناعة حقيقية تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.[2]
2. **دراسة عياد هيشام، (2021)** بعنوان: دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1985-2019)، قام الباحث بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وذلك باستخدام اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون وحاتيمي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات، مؤشر التجارة، الاستثمار المحلي وسعر الصرف كما تبين أن الصادرات خارج المحروقات لا تفسر النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو الطويل.[3]

---

[1] لحمر كريمة، كبوط عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص.ص.19-20

[2] آيت بارة شفيعة، أنيسة عثماني، **أثر تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية، مجلة التكامل الاقتصادي**، مجلد 10، عدد 02، جامعة سطيف 2 الجزائر، جوان 2022، ص 327

[3] عياد هيشام، **دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1985-2019**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد10، عدد 01، المركز الجامعي مغنية تلمسان الجزائر، 2021/06/30، ص 90

3. **دراسة زهرة مصطفى (2021)**، بعنوان: واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)، تهدف إلى معالجة موضوع مهم بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهو واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة إلى أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بقيت ضعيفة القيمة رغم الجهود التي بذلتها الدولة لترقيتها والرفع من قيمتها وستبقى هذه الصادرات ضعيفة ما دام الاقتصاد الجزائري رهينة هيمنة قطاع المحروقات.[1]
4. **دراسة طوير أمال وعلاوي صفية (2020)**، بعنوان: دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، قسمت هذه الدراسة إلى جانبين جانب نظري يتضمن بعض الأساسيات النظرية للمتغيرين، أما في الجانب التطبيقي فتم اختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وذلك باستخدام eviews10، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر وأن الصادرات تؤثر على النمو الاقتصادي تأثيرا طرديا في الجزائر وذلك في المدى الطويل، كما تقترح الدراسة وضع استراتيجية فعالة من أجل تنويع الصادرات وذلك بتشجيع الصادرات الزراعية والصناعية وعدم الاعتماد على المحروقات.[2]
5. **دراسة بلحنافي أمينة و مختاري فيصل (2019)**، بعنوان: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، بالاعتماد على اختبار سببية جرانجر، توصلت الدراسة إلى عدم وجود سببية بين نمو الناتج المحلي والصادرات نتيجة اعتماد الجزائر على البترول كركيزة للتصدير.[3]
6. **دراسة العياطي جهيدة وبن عزة محمد (2018)**، بعنوان: إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حاولت هذه الدراسة معالجة اشكالية تنويع الصادرات وآثارها الإيجابية على النمو الاقتصادي وتطوير الصادرات الجزائرية والصادرات الغير هيدروكربونية أساسا بسبب أهميتها في التنويع الاقتصادي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، خلصت الدراسة إلى أن صادرات النفط لها تأثير إيجابي على

---

[1] زهرة مصطفى، **واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010إلى 2021**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد05، عدد02، جامعة تيسمسيلت مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة الجزائر، 2021/09/15، ص 135

[2] طوير أمال، علاوي صفية، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة أبحات اقتصادية معاصر، مجلد3، عدد02، 2020/10/30، ص37

[3] بلحنافي أمينة، مختاري فيصل، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مجلد06، عدد01، جامعة معسكر الجزائر، 2019/06/30، ص 7

النمو الاقتصادي إلا أن تأثير الصادرات الغير النفطية ضعيف على النمو الاقتصادي لأنه صغير في تكوين إجمالي الصادرات بسبب ضعف القطاعات غير النفطية. [1]

7. **دراسة بن موفق زورق (2018)**، بعنوان: استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه منشورة، حاولت هذه الدراسة إبراز الأليات المتبعة للتنويع الاقتصادي في الدول النامية من خلال التركيز على مختلف استراتيجيات التنمية والتنويع الاقتصادي والتي تتناسب مع إمكانيات الدول النامية خاصة الجزائر، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة إلى أن عجز القطاعات الاقتصادية البديلة عن النفط في الجزائر ما هو إلا نتيجة الاستخدام الغير فعال للإمكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات، أن اختيار استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يخضع لنظرية أو استراتيجية بل يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة والاعتماد على القطاع القائد لدفع باقي القطاعات الاقتصادية بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة.[2]
8. **دراسة حملاوي ابتسام (2017)**، بعنوان تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة لإيجاد سبيل أو مخرج للتنويع الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج السببي، توصلت في الأخير إلى اكتشاف ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الوطنية مما انعكس على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل نمو الصادرات خارج المحروقات.[3]
9. **دراسة محمد رملي ولخضر عدوكة (2015)**، بعنوان الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب، حاولت هذه الدراسة إيجاد العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، وهذا بالموازاة مع التجربة المغربية من خلال تقدير نموذج قياسي يحتوي على ثلاث متغيرات وهي الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل النمو الاقتصادي ومتغير

---

[1] العياطي جهيدة، بن عزة محمد، **إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصاد دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، مجلد02، عدد02، جامعة تلمسان والمركز الجامعي مغنية الجزائر، جوان2018، ص7

[2] بن موفق زورق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2018-2019، ص 16

[3] حملاوي ابتسام، **تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية**، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد5، عدد3، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2017/09/30، ص47

الصادرات غير النفطية والاستثمار الداخلي باستخدام اسلوبين أحدهما قديم والآخر حديث يعتمد على استقراريه السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي وعدمها بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي وعدم وجود علاقة توازنية طويلة أو قصيرة الأجل بين مستويات النمو الاقتصادي والصادرات غير النفطية والاستثمار الداخلي في الجزائر على عكس المغرب.[1]

10. **دراسة عماري جمعي (2011)**، بعنوان: استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، وهي أطروحة دكتوراه منشورة، تتبلور إشكالية الدراسة في كيفية ايجاد الأسس المناسبة لبناء استراتيجية تنموية مناسبة تسمح للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية بإحلال الواردات والتصدير، اعتمادا على نتائج الدراسات السابقة والكتب والمراجع والهيئات الرسمية، باستخدام المنهج الوصفي ومنهج تحليل الموضوع، توصلت الدراسة إلى أن هيكل صادرات الجزائر لم يتغير منذ أكثر من 40 سنة ومازال معتمدا على صادرات المحروقات، النمو الكبير للواردات ساهم في تغذية السوق الموازية و توسيعها لزيادة أرباح المستوردين، إن القطاعات الأكثر استقطابا للتصدير لا تمثل قيمة كبيرة في التنمية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التكلفة الكبيرة للواردات، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجه بشكل مباشر نحو قطاعات البناء والخدمات.[2]

11. **دراسة حسين على الزيود وشريفة بو الشعور (2010)**، بعنوان تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2009، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ومن أهم نتائج التي توصلت إليها وجود أثر للصادرات السلعية على النمو الاقتصادي وعدم معنوية الاستثمار المحلي(ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي) في تفسير النمو الاقتصادي الجزائري بسبب كون معظم الاستثمارات في الجزائر غير منتجة، كما أثبت الاستثمار معنويته في تفسير النمو في الصادرات السلعية، تقترح الدراسة ضرورة التركيز على تنويع الصادرات من خلال توجيه الفوائض النفطية للاستثمار في المجالات الحيوية والإنتاجية.[3]

---

[1] محمد رملي، لخضر عدوكة، **الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب**، مجلة رؤى اقتصادية، عدد 09، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر، ديسمبر 2015، ص53

[2] عماري جمعي، استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2011، ص.ص.222-223

[3] حسين على الزيود، **شريفة بو الشعور، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد06، العدد الثامن، جامعة آل البيت الأردن، 2010/06/01، ص 175

12.دراسة سعيدي وصاف (2004)، بعنوان: أثر تنمية الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير عملية تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة المتمثلة في السعودية، تونس ومصر والجزائر، من خلال إجراء اختبار غرانجر للسببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، خلصت الدراسة إلى أن الدول محل الدراسة استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال انتهاج سياسات تنموية قائمة على التوجه الخارجي حيث سمحت هذه الاستراتيجية بزيادة الاستثمارات ومن ثم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم من خلال اتساع نطاق السوق الخارجي.[1]

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1. دراسة Ekrem Yilmaz وFatma Sensoy (2022)، بعنوان:

The relationship between growth and exports: what if the impact is negative،

الغرض من هذه الدراسة هو تحديد تأثير النمو الاقتصادي على الصادرات في تركيا، عن طريق انشاء نموذج VAR واجراء اختبار سببية توما وياماموتو وARDL بالإضافة إلى ذلك ثم تطبيق اختبار Breusch Godfrey، اختبار LM، إختبار Breusch–PaganGodfrey Heteroskedasticity، واختبار جذر الوحدة، واختبار الحالة الطبيعية، واختبارات CUSUM للتحقق من دقة المخرجات، توصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يؤثر سلبا على الصادرات وثم العثور على علاقة سببية من النمو إلى الصادرات وفقا لتحليل سببية تودا ياماموتو.[2]

2. دراسة **Belhadi Afaf وAyad Sidi Mohammed وZenasni Soumia (2021)**، بعنوان:

Non-oil exports Diversification and Trade Openness in Algeria Empirical Analysis، الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري وتنويع الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات، خلال الفترة 1990–2016، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM)، تشير النتائج إلى أن سياسة الانفتاح التجاري إيجابية التأثير على تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في المدى الطويل.[3]

---

[1] سعيدي وصاف، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/02/26، ص 319–322

[2] Ekrem Yilmaz, Fatma Sensoy, The relationship between growth and exports: what if the impact is negative, Volume 9, Issue 3, Greifswald University Germany, 2022, p 104

[3] Bel hadi Afaf, Ayad Sidi Mohammed, Zenasni, Non-oil Exports Diversification and Trade Openness in Algeria Empirical Analysis, Journal of Economic Integration, Vol 09, No 03, Tlemcen Abou Bekr Bel Kaid university and Tlemcen School of Management Algeria, September 2021, p711

3. دراسة **Karima Bouguerra** و **Amirouche Bouchelaghem (2021)**، بعنوان:
The Reality of Diversifying the Algerian Economy outside The Hydrocarbon Sectorm : Standard analytical study for the periode (1990–2020)، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وقياس مستوى تنويع الاقتصاد الجزائري، توصلت الدراسة إلى ضعف درجة التنويع لاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، من خلال الاعتماد على هيرفندال هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الاجمالي مع وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، وان الاهتمام بتنويع المنتجات في مختلف القطاعات الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات يؤدي حتما إلي الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

4. دراسة Rasheed Khan & Chandra Emirullah (2019)، بعنوان:

The impact of export on economic growth of Pakistan and India، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي لكل من باكستان والهند للفترة من 1990 إلى 2016، باستخدام اختبار الديكي فولر المعزز ADF لتحديد الثبات في البيانات وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS لتقدير معامل المتغيرات، توصلت الدراسة إلى أن الصادرات لها تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في كلا البلدين وأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ورأس المال البشري لهما أيضا تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي، تقترح الدراسة انتهاج سياسات فعالة من أجل زيادة حجم الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع رأس المال البشري[1].

5. دراسة **Mohmmed Touitou** و **Tahar Djellit** و **Ahmed Boudeghdegh (2018)**، بعنوان: The Role of Export and Terms of Trade for an Economy with Resource Dependence, Case of Algeria، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم العلاقات السببية بين الصادرات وأسعار النفط وشروط التبادل التجاري والنمو الاقتصادي للفترة 1999–2016، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) واختبار سببية جرانجر، توصلت الدراسة إلى وجود اعتماد إيجابي قصير الأجل وطويل الأجل للنمو الاقتصادي على الصادرات وأسعار النفط واعتمادا طويل الأجل على شروط التبادل التجاري، النمو الاقتصادي تقوده الصادرات، تقترح الدراسة مراعات القطاع الخارجي عند بناء توقعات النمو الاقتصادي وبناء السياسة الاقتصادية.[2]

[1]Rasheed Khan , Chandra Emirullah, The impact of export on economic growth of Pakistan and India, Pakistan Journal of Humanities & Social Sciences Research, volume02, issue 02, Abdul Wali Khan University Mardan Pakistan, December 2019, p77

[2]Mohmmed Touitou, Tahar Djellit, Ahmed Boudeghdegh, The Role of Export and Terms of Trade for an Economy with Resource Dependence, Case of Algeria, European Journal of Sustainable Development, Vol 7, No 1, ECSDEV via dei fioriItaly, 2018, p 218

6. دراسة Sayef Bakari & Mohamed Mabrouki، (2017) بعنوان:

Impact of exports and imports on economic growth new evidence from Panama، تبحث هذه الورقة البحثية في العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في بنما، بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة 1980-2015، باستخدام اختبار التكامل المشترك لنموذج الانحدار التلقائي المتجه واختبارات جرانجر السببية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في بنما وأن هناك دليلا قويا على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه من الواردات إلى النمو الاقتصادي ومن الصادرات إلى النمو الاقتصادي، توفر هذه النتائج دليلا على أن الصادرات والواردات مصدر للنمو الاقتصادي في بنما.[1]

7. دراسة **Mohammed A Aljebrin (2017)**، بعنوان:

Impact of exports on non-oil economic growth in Saudi Arabia، تحاول هذه الدراسة تقدير تأثير الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي غير النفطي في المملكة العربية السعودية للفترة 1988-2014، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ونموذج تصحيح الخطأ، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي غير النفطي والصادرات غير النفطية وأن هناك أيضا علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي غير النفطي ورأس المال على المدى الطويل والقصير، وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي غير النفطي والعمالة على المدى الطويل.[2]

8. دراسة **Adel Shakeeb Mohsen (2015)**، بعنوان:

Effects of oil and non-oil exports on the economic growth of Syria، تناولت هذه الدراسة دور الصادرات النفطية وغير النفطية في الاقتصاد السوري للفترة 1975-2010، باستخدام اختبار جذر وحدة ADF، اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، اختبار سببية جرانجر وتحليل التباين VD، توصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الاجمالي مرتبط بقوة بالصادرات النفطية وغير النفطية، وجود علاقات سببية ثنائية الاتجاه قصيرة المدى بين اجمالي الناتج المحلي والصادرات النفطية وغير النفطية وأن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه طويلة المدى بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الاجمالي، تقترح الدراسة تشجيع الصادرات غير النفطية وتنويعها.[3]

[1]Mohamed Mabrouki, Sayef Bakari, Impact of exports and imports on economic growth new evidence from Panama, Journal of Smart Economic Growth, volume 2, No 1, University of Tunis El Manar and University of Gafsa Tunisia, 2017, p 67

[2]Mohammed A Aljebrin, Impact of exports on non-oil economic growth in Saudi Arabia non oil, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 7, Issue 3, Majmaah university Saudi Arabia, 2017, p389

[3]Adel Shakeeb Mohsen, Effects of oil and non-oil exports on the economic growth of Syria, Academic Journal of economic studies, vol 1, No 2, university Sains Malaysia Penang Malaysia, 2015, p69

9. دراسة Muhammad Usman وMuzaffar Ali وHassan Khalid وHafiz Waqas Kamran (2012)، بعنوان:

Impact of Exports on Economic Growth- A Case of Luxemburg، الغرض من هذه المقالة هو تحليل التأثير الهام للصادرات، النفقات الحكومية، ونفقات التعليم على النمو الاقتصادي للوكسمبورغ للفترة 1975-2009، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والانفاق الحكومي والانفاق التعليمي على النمو الاقتصادي.[1]

10. دراسة **Abolghasem Mahdavi وMehdi Fatemi (2007)**، بعنوان:

An Investigation of the Impact of Non- Oil Exports on Economic Growth– Case of Iran، تحاول هذه الدراسة فحص تأثير الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الإيراني للفترة 1959-2003، باستخدام البيانات الاحصائية الإيرانية للفترة 1959-2003 وتطبيق نموذج دالة الانتاج، توصلت الدراسة إلى أن تأثير الصادرات غير النفطية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في إيران ضعيف للغاية.[2]

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

بعد الاطلاع الواسع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، فإنه يتضح أن النتائج التي قدمتها قد أثبتت بشكل عام الأثر الإيجابي لسياسة التصدير خارج قطاع المحروقات والتنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء وأن تنمية وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات تلعب دورا بارزا في مسيرة التنمية الاقتصادية ويؤثر إيجابا على نمو الاقتصادي وزيادة قدرة الصناعات المحلية على المنافسة والدخول إلى الأسواق الخارجية، وأن مثل هذه السياسة قد يكون مكتوب لها النجاح في الاقتصاديات النامية كالجزائر إذا ما حظيت بالاهتمام والتوجيه الكافي من صانعي السياسات الاقتصادية الكلية.

ومن الواضح من الدراسات والأدبيات السابقة أن دراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي حظي باهتمام العديد من المفكرين والباحثين في مجال الاقتصاد للوقوف على أهمية الصادرات ودورها في تحقيق التنمية وبالتالي الوصول إلى السياسة الاقتصادية الوطنية السليمة فيما يخص تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهذا ما بينته الدراسات العربية والأجنبية التي تمت الإشارة إليها، أما على الصعيد الجزائري فلقد اهتمت الدراسات بتحليل الواقع الاقتصادي الجزائري من خلال الاهتمام بالمشاكل والصعوبات التي تواجه التجارة الخارجية والتنويع الاقتصادي حيث لا يوجد من الدراسات من تطرق إلى دراسة أثر استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع

[1]Muhammad Usman, Muzaffar Ali, Hassan Khalid, Hafiz Waqas Kamran, Impact of Exports on Economic Growth- A Case of Luxemburg, Information Management and Business, Vol 4, No 1, Hailey college of commerce University of the Punjab Lahore Pakistan , 2012, p1

[2]Abolghasem Mahdavi, Mehdi Fatemi, An investigation of the impact of non-oil exports on economic growth case of Iran, Iranian economic Review, Vol 12, No 19, university of Tehran, 2007 ,p 37

المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر ولهذا تأتي هذه الدراسة لتنفرد في هذا النوع من البحث مما يعطيها نوع من الأصالة والخصوصية والمساهمة في الإضافة المعرفية في مجال البحث العلمي.

ولابد من الإشارة إلى أن الأغلب الدراسات كان لها هدف مشترك ألا وهو قياس أثر الصادرات (سواء الصادرات النفطية أو الصادرات خارج قطاع المحروقات أو اجمالي الصادرات) على النمو الاقتصادي حيث اعتمدت أغلبها على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى ذلك اقترحت أغلب الدراسات السابقة وضع استراتيجية فعالة من أجل تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على المحروقات السلعية، من خلال توجيه الفوائض النفطية للاستثمار في المجالات الحيوية والإنتاجية.

يكمن الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في الحدود الزمنية الدراسات السابقة 1959-2021 أما الدراسة الحالية 1999-2021.

بينما توصلت أغلب الدراسات السابقة التي درست الجزائر (الدراسات القياسية) إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي إلا أنه في دراستنا هذه توصلنا إلى وجود أثر إيجابي للصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال عرضنا لهذا الفصل يمكننا القول أن للتصدير مكانة بالغة الأهمية في اقتصاد أي دولة ويرجع ذلك إلى دوره في تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية حيث أنه يعد خيارا استراتيجيا للنمو والتنمية الاقتصادية بالنسبة للدول نتيجة الدور الهام الذي يساهم به في تغيير الهيكل الاقتصادي بالشكل الذي يدفع القطاعات الإنتاجية للتطور والنمو والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المدخرات الوطنية وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، حاولت النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي وجعله مرتبط بتراكم رأس المال وزيادة الانتاجية المرتبطة بالعمالة منها نظرية شومبيتر الذي تطرقت لدور المنظم في النمو الاقتصادي من خلال إيجاد ابتكارات جديدة، النظرية النيوكلاسيكية، النظرية الكينزية، والنظرية الحديثة التي فسرت النمو الاقتصادي الداخلي وأعطت نظرة جديدة للنمو الاقتصادي أصح النظريات من حيث الفروض، إلا أن هذه النظريات في مجملها كانت دائما تذهب بعيدا عن الواقع خاصة إذا حاولنا إسقاط الفروض على الدول النامية.

الفصل الثاني

واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

يعد موضوع ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من الموضوعات التي أخذت حيزا كبيرا من الدراسة والتحليل، حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من التبعية الشديدة لقطاع المحروقات ويبدو ذلك جليا من خلال سيطرة هذا القطاع على أعلى نسبة من الصادرات الجزائرية، وبالتالي مساهمته في تنمية مختلف القطاعات، لذلك فافتقار الصادرات الجزائرية إلى التكامل (التنويع الاقتصادي) جعل البلاد في وضع صعب نظرا لمحدودية الموارد البترولية والمخاطر التي تنجم عن تقلبات أسعارها وللخروج من هذه الوضعية والتخلص من التأثير السلبي لتقلبات أسعار النفط بات من الضروري على الجزائر الاهتمام بتشجيع وتنويع القطاعات خارج المحروقات وخلق مصادر دخل جديدة من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التدابير التي تعمل على دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات والرفع من مستوى أداء الصادرات المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير.

- المبحث الاول: استراتيجيات تنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- المبحث الثاني: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1999-2021.
- المبحث الثالث: قياس أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: استراتيجيات تنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تلعب استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات دور هاما في تطوير قطاع التصدير، من حيث النوع والكم، فمن خلالها تسعى الدولة إلى تقديم الإعانات المعقولة للمصدرين، وتوفر الهياكل الأساسية التي تساعد على نمو الصناعات الموجهة للتصدير، والرفع من القدرات التنظيمية والتقنية، بالشكل الذي يؤدي إلى استقرار مداخيلها ونموها على المدى البعيد لتحقيق التنمية.

المطلب الأول: استراتيجيات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

قامت السلطات الجزائرية بالعديد من الاجراءات التحفيزية في إطار استراتيجية تشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات تمثلت في:[1]

1. تخفيض قيمة العملة: ذلك عن طريق جعل المنتجات المحلية أقل سعرا وأكثر منافسة في الأسواق العالمية من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وزيادة الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية من جهة أخرى.

2. تحرير التجارة الخارجية: من خلال إلغاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والحرية التامة لممارستها ماعدا الميادين الاستراتيجية.

3. الاصلاحات الضريبية و الجمركية: من خلال اعفاء المؤسسات المصدرة كليا أو جزئيا من دفع الضرائب كالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لجميع عمليات البيع والتصنيع التي تتعلق بالبضائع المصنعة، والإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح بين 3إلى 5 سنوات،[2] تسهيلات مراقبة البضائع وتحديد الحقوق والرسوم الجمركية.[3]

4. التعديل في القوانين والتشريعات: قامت الدولة بإجراء تعديلات على القوانين والتشريعات المنظمة لأنشطة التصدير للتخلص من التبعية للمحروقات أهمها:

- إلغاء الرسوم الجمركية الخاصة بعمليات التصدير نحو الخارج.
- منح المصدرين حق الاحتفاظ بجزء من العملة الصعبة المتحصل عليها من عمليات التصدير.

---

[1] صالحي سلمى، **واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010-2020**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، عدد 01، مخبر تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري جامعة بومرداس، 2021، ص425

[2] ايت بارة شفيعة، أنيسة عثماني، مرجع سبق ذكره، ص.ص.330-331

[3] محمد رملي، لخضر عدوكة، مرجع سبق ذكره، ص57

- زيادة المدة اللازمة لإدخال العائدات المالية المترتبة من عمليات التصدير.[1]

5. **تأمين وضمان الصادرات:** انشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات بداية من سنة 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) التي تعمل على تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية.
6. **الاصلاحات المالية:** تسهيل عملية منح الائتمان للمؤسسات التي ترغب في التصدير من أجل استيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو العمليات التصديرية[2]، يتم تحديد مبلغ اعانة الدولة المتاح بإشراف وزارة المالية وفقا للموارد المتوفرة وهناك خمسة مجالات إعانة مقررة من بينها:
   - التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
   - تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع.
   - أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية. [3]

المطلب الثاني: هيئات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل لدعم وتوجيه التصدير تتمثل أهمها:

➢ **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):** أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمثل مهامها في:

- التنظيم والمشاركة في جميع اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الجزائر التي تسعى لترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية وتنمية المبادلات التجارية مع الخارج.
- انجاز الدراسات والاعمال للمساعدة على ترقية المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية.
- توطيد علاقات التعاون والتبادل وإبرام الاتفاقيات مع الهيئات الأجنبية المماثلة.
- تسوية النزاعات التجارية الوطنية والدولية.[4]

---

[1] زهرة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص141

[2] شيلق رابح، بن عيلة عبد القادر، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات**، مجلة تنوير، عدد02، جامعة غرداية وجامعة الجلفة الجزائر، جوان 2017، ص142

[3] صالحي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 426

[4] بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة آبي بكر بالقايد تلمسان الجزائر، 2016-2017، ص.ص.129-130

➢ **الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE):** تأسس بموجب قانون المالية لسنة 1996، الغرض منه هو تقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، حيث يتم منح إعانات الدولة عن طريق FSPE لفائدة أي شركة مقيمة تنتج السلع أو الخدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، حيث يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة الممنوح من قبل وزارة التجارة.[1]

➢ **الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات(CAGEX):** أنشئت هذه الشركة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير تهدف لتغطية المخاطر الناتجة عن عملية التصدير، تعويض وتغطية الديون، تأسيس بنك للمعلومات في المجال الاقتصادي لمساعدة المصدرين.[2]

➢ **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):** تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04- 174 من مهامها ما يلي:

- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية.
- وضع منظومات معلومات احصائية حول الامكانات الوطنية للتصدير واجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.[3]

المطلب الثالث: معوقات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

توجد جملة من المشاكل تعرقل التوسع في العملية التصديرية نذكر منها:[4]

- غياب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق الدولية.
- ضعف الإنتاج الوطني حيث أن معظم المنتجات لا تغطي الطلب الداخلي فكيف لنا أن نقوم بتصديرها.
- ضعف الاستثمار الوطني والأجنبي بسبب وجود مشاكل عديدة في بيئة الاستثمار على رأسها البيروقراطية الإدارية، وعدم استقرار القوانين المنظمة لنشاط الاستثمار.

---

[1] زواوي فضيلة، **إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر واجراءات ترقيتها**، مجلة أبعاد اقتصادية، مجلد7، عدد2، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2017/12/31، ص 386

[2] آيت بارة شفيعة، أنيسة عثماني، مرجع سبق ذكره، ص 331

[3] العرجون مطيع، بن سحنون سمير، **ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات آفاق وتحديات**، مجلة أبحاث، مجلد7، عدد1، المركز الجامعي مرسي عبد الله تيبازة الجزائر، 2022، ص215

[4] زهرة مصطفي، مرجع سبق ذكره، ص 143

- نقص الدعم والتحفيز المقدم للمؤسسات الاقتصادية التي لها الرغبة والقدرة على التصدير، ووجود العديد من العراقيل في وجه هذه المؤسسات خاصة فيما يخص تحصيل مستحقاتها المالية من الخارج.
- عدم توافر نظام معلومات يمد بكافة البيانات والإحصائيات التي تربط بين العملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسات أدى إلى القضاء على الابداع والابتكار لدى العمال.
- غياب استراتيجية محددة واضحة المعالم تهدف إلى ترقية الصادرات.
- عدم الأخذ بأسلوب الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.[1]
- عدم مطابقة المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير للمعايير الدولية من حيث النوعية، الجودة، النظافة نتيجة سوء استخدام التكنولوجيا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة تدهور قيمة العملة والتضخم .[2]
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الارتفاع الكبير لتكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك تسبب في ارتفاع التكاليف مما أدى إلى انخفاض هامش الربح.
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق الأجنبية نظرا لعدم الاهتمام بالتسويق الدولي ونقص الخبرة في الدراسات التسويقية.[3]

المبحث الثاني: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1999-2021

يرتبط حجم وهيكل الصادرات لأي بلد بالقاعدة الإنتاجية لهذا البلد ونظرا لكون الجزائر من البلدان التي تتمتع بتوفر الموارد النفطية فمن الطبيعي ان يكون النفط يمثل النسبة الأكبر من الصادرات وسنقوم من خلال هذا المبحث بالوقوف على هيكل الصادرات الجزائرية 1999-2021 والتوزيع السلعي والجغرافي لها.

---

[1] إلياس حناش، عز الدين بو حبل، **البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 02، جامعة جيجل الجزائر، 01 /2017/03، ص67

[2] بن يوب فاطنة، نتمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، على الموقع الالكتروني https://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/11_0.PDF، 2023/03/08، 18:41

[3] بالحنافي أمينة، مختاري فيصل، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 11، جامعة معسكر، أفريل 2019، ص18

المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1999-2021)

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تقليص التبعية لقطاع المحروقات إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يوضح هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1999-2021

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات		إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
1999	القيمة	12.522	12.084	0.438
	النسبة	%100	%96.50	%3.49
2000	القيمة	22.031	21.431	0.612
	النسبة	%100	%97.27	%2.73
2001	القيمة	19.132	18.484	0.648
	النسبة	%100	%96.62	%3.38
2002	القيمة	18.825	18.091	0.734
	النسبة	%100	%96.10	%3.90
2003	القيمة	24.612	23.939	0.673
	النسبة	%100	%97.27	%2.73
2004	القيمة	32.083	31.302	0.781
	النسبة	%100	%97.56	%2.43
2005	القيمة	46.002	45.094	0.907
	النسبة	%100	%98.02	%4.98
2006	القيمة	54.613	53.456	1.158
	النسبة	%100	%97.88	%2.12
2007	القيمة	60.163	58.831	1.332
	النسبة	%100	%97.78	%2.22
2008	القيمة	97.298	77.391	1.937
	النسبة	%100	%97.59	%2.41

2009	القيمة	45.194	44.128	1.066
	النسبة	%100	% 97.64	%2.36
2010	القيمة	57.772	56.143	1.619
	النسبة	%100	%97.20	%2.8
2011	القيمة	73.802	71.662	2.140
	النسبة	%100	%97.10	%2.9
2012	القيمة	72.620	70.571	2.048
	النسبة	%100	%97.18	%2.82
2013	القيمة	65.823	63.662	2.161
	النسبة	%100	%96.72	%3.28
2014	القيمة	61.172	58.362	2.810
	النسبة	%100	%95.41	%4.59
2015	القيمة	35.138	33.081	2.057
	النسبة	%100	%94.54	%5.46
2016	القيمة	29.698	27.917	1.781
	النسبة	%100	%93.84	%6.16
2017	القيمة	35.132	33.202	1.930
	النسبة	%100	%94.54	%5.46
2018	القيمة	41.783	38.953	2.830
	النسبة	%100	%93	%7
2019	القيمة	35.312	33.244	2.068
	النسبة	%100	%92.80	%7.20
2020	القيمة	21.925	20.016	1.909
	النسبة	%100	%91.29	%8.71
2021	القيمة	38.553	34.058	4.495
	النسبة	%100	%88.34	%11.66

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر على الموقع الالكتروني https://www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة من1999 إلى 2021 حيث تراوحت نسبتها بين 88,34% و97.59%، وقد عرفت سنة 2021 أدنى حصيلة لها وذلك بقيمة 34.058 مليار دولار وهو يمثل 88,34% من إجمالي الصادرات بينما سجلت أعلى حصيلة سنة 2008 ب77.391 مليار دولار وذلك بنسبة 97.59% من إجمالي الصادرات.

أما بالنسبة لمساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات فهي ضئيلة جدا بحيث تتراوح بين 2.12% كأدنى مساهمة في 2006 و11,66% كأعلى مساهمة سنة 2021، وحسب إحصاءات الجمارك الجزائرية بلغت الصادرات خارج المحروقات 3,507 مليار دولار خلال السداسي الأول من 2022 مقابل 2,047 خلال نفس الفترة من السنة الماضية أي نصف الهدف المسطر لسنة 2022 وهو 7 مليار دولار، لكن هذه الأرقام تظل ضئيلة مقارنة بمساهمة الصادرات النفطية في الاقتصاد الجزائري نتيجة الزيادة الكبيرة في أسعار النفط والغاز جراء الحرب الأوكرانية الروسية حيث بلغت الصادرات الجزائرية الكلية خلال النصف الأول من عام 2022 مبلغ 25 مليار و922 ألف دولار، أي أن أكثر من 22 مليار دولار ناتجة عن عائدات النفط، وبهذا فإن قطاع المحروقات يهيمن بشكل شبه كلي على الصادرات الجزائرية وبالتالي مساهمته في تنمية مختلف القطاعات، فافتقار الصادرات الجزائرية إلى التنويع جعل البلاد في وضع صعب نظرا لمحدودية الموارد النفطية والمخاطر التي تنجم عن تقلبات أسعارها ما يوجب علينا تعزيز القدرات التنموية الوطنية، وتشجيع ترقية الصادرات خارج المحروقات والتي تعتبر عنصر مهم في تحرير التنمية من التبعية لهذا القطاع.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 1999-2021

شهدت هذه الفترة تطورا ملحوظا في فيما يخص التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات وفيما يلي جدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1999-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
1999	24	41	281	25	47	20
2000	32	44	465	11	47	13
2001	28	37	504	50	20	12
2002	35	51	551	50	20	27
2003	48	50	509	30	01	35
2004	59	90	571	47	00	14
2005	67	134	651	0.47	36	19
2006	73	195	828	1	44	43
2007	88	169	993	1	46	35
2008	119	334	1384	1	67	32
2009	113	170	692	00	42	49
2010	315	94	1056	1	30	30
2011	355	161	1496	0	35	15
2012	314	167	1527	1	32	19
2013	402	108	1458	0	28	17
2014	323	110	2121	2	16	11
2015	239	105	1685	1	17	11
2016	327	84	1299	0	53	18
2017	349	73	1410	0.29	78	20
2018	373	92	2242	0.30	90	33
2019	407	95	1956	0.25	82	36
2020	437	71	1287	0	77	37

2021	576	182	3486	1	188	63
المجموع	5103	2657	28452	223.31	1096	609

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، على الموقع الالكتروني https://www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر تتكون من ستة أصناف أساسية، حيث أن المواد نصف المصنعة تحتل المرتبة الأولى من باقي المنتجات الأخرى غير النفطية خلال الفترة 2000-2021 والتي سجلت قيمة إجمالية قدرها 28.452 مليار دولار أمريكي، وقد عرفت هذه المنتوجات تذبذبا مستمرا حيث انتقلت قيمتها من 281 مليون دولار سنة 1999 إلى 1384 سنة 2008 لتتراجع سنة 2009 إلى 692 مليون دولار ثم عادت قيمتها للارتفاع من 1.056 مليار دولار سنة 2010 إلى 2.121 مليار دولار سنة 2014، ثم بدأت في الانخفاض إلى أن بلغت 1.299 مليار دولار أمريكي سنة 2016 وذلك راجع إلى انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، وبلغت ذروتها سنة 2021 بمبلغ 3486 مليون دولار، تتمثل هذه المنتجات في الزيوت ومشتقاتها الامونياك، الهيليوم، وتأتي المواد الغذائية في المرتبة الثانية بقيمة 5.103 مليار دولار أمريكي والتي سجلت ارتفاعا من 24 مليون دولار سنة 1999 إلى 402 مليون دولار سنة 2013 لتنخفض سنة 2014 إلى 323 مليون دولار ثم تعاود الارتفاع من 239 مليون دولار سنة 2015 إلى 576 مليون دولار سنة 2021 حيث تضم بالدرجة الأولى السكر الأبيض، العجائن، التمور، ثم تأتي في المرتبة الثالثة المواد الأولية بقيمة 2.657 مليار دولار أمريكي والتي تشمل الفوسفات، الزنك، النحاس، متبوعة بالتجهيزات الصناعية بقيمة 1.096 مليون دولار أمريكي والتي تتكون من التجهيزات المستعملة في مجالات الصحة، البناء، الميكانيك والأشغال العمومية...، أما السلع الاستهلاكية والتجهيزات الفلاحية فتأتي على التوالي بقيمة 609 و223.31 مليون دولار أمريكي حيث كانت التجهيزات الفلاحية شبه منعدمة وهذا يرجع للمشاكل التي يتخبط فيها قطاع الزراعة منذ الاستقلال وإلى الأن.

الشكل رقم (01): التوزيع السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

الوحدة: مليون دولار أمريكي

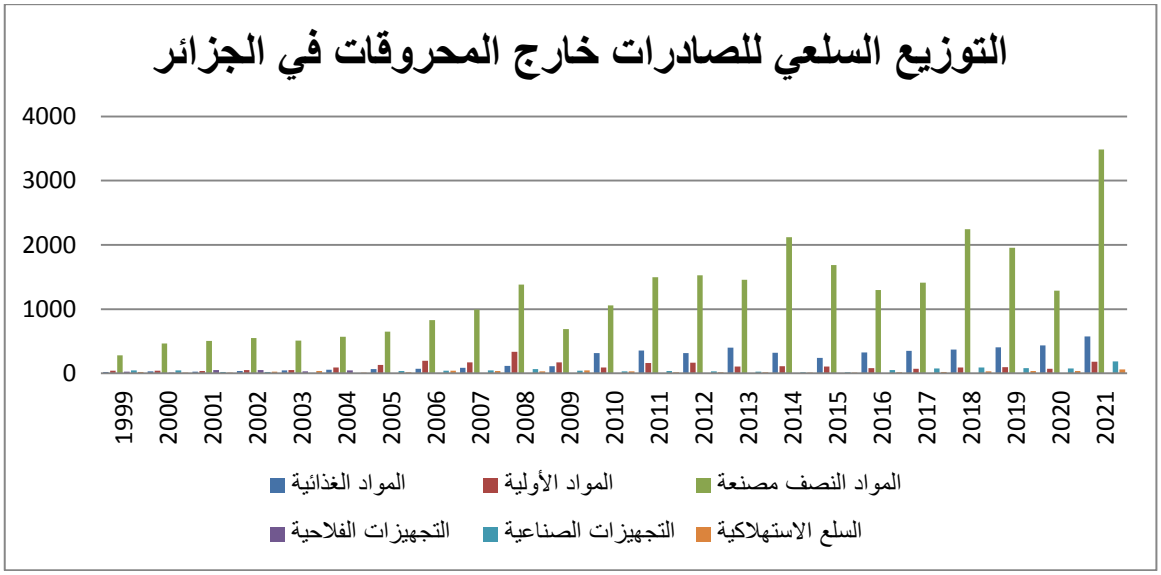

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 1999-2019

فيما يلي نستعرض التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة حسب المناطق:

الجدول رقم (03): يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	الاتحاد الاوروبي	دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	دول أوروبية أخرى	دول أمريكا الجنوبية	دول أسيا دون الدول العربية	الدول العربية خارج Uma	الدول المغاربية	الدول الافريقية
1999	8058	3095	78	1003	145	80	127	36
2000	13792	5825	181	1672	210	55	254	42
2001	12344	4549	87	1037	476	315	275	26
2002	12100	4602	130	951	456	248	250	50
2003	14503	7531	12	1220	507	355	250	13
2004	17396	11054	11	1902	596	531	407	26
2005	25593	14963	15	3124	1218	621	418	49
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14

2007	26833	25387	7	2596	4004	479	760	43
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	1626	365
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	857	93
2010	28009	20278	10	2620	4082	649	1281	79
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146
2012	39797	20029	36	4228	4683	985	2073	62
2013	41277	12210	52	3211	4697	797	2639	91
2014	40378	10344	98	3183	5060	648	3065	110
2015	22976	4134	37	1131	1733	572	1319	84
2016	22976	5288	80	1683	2409	416	1550	82
2017	20386	6465	799	2530	3595	3595	1273	103
2018	23386	6950	712	2660	5351	5351	1669	132
2019	20496	_	6.47	3884	6424	_	1787	382

المصدر: المديرية العامة للجمارك DGD

من خلال الجدول أعلاه والمتمثل في التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق للفترة 1999-2019 يتبين أن الاتحاد الأوروبي والذي يعتبر الشريك التجاري الرئيسي للجزائر يحتل المرتبة الأولى في الصادرات الجزائرية وهذا راجع إلى التقارب الجغرافي بينهما عن طريق البحر الأبيض المتوسط، حيت سجلت أدنى قيمة للصادرات الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي سنة 1999 ب 8.058 مليار دولار اذ ارتفعت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي من 28.009 مليار دولار أمريكي سنة 2010 إلى 41.277 مليار دولار سنة 2013 (أعلى قيمة)، كما عرفت سنتي 2015 و2016 انخفاضا في الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي نتيجة لانهيار أسعار البترول منتصف عام 2014 والأزمة المالية التي عاشتها دول منطقة الأورو، ونتيجة للتحسن التدريجي لأسعار البترول سنة 2018 ارتفعت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي إلى 23.386 مليار دولار أمريكي وهي أكبر قيمة مقارنة بباقي المناطق الاقتصادية وتأتي دول منظمة التعاون التنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية تليها دول أسيا بالمرتبة الثالثة، ثم في المرتبة الرابعة أمريكا الجنوبية، وتحتل الدول المغاربية المرتبة الخامسة، أما باقي المناطق فحصتها في الصادرات الجزائرية تعتبر منخفضة جدا، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

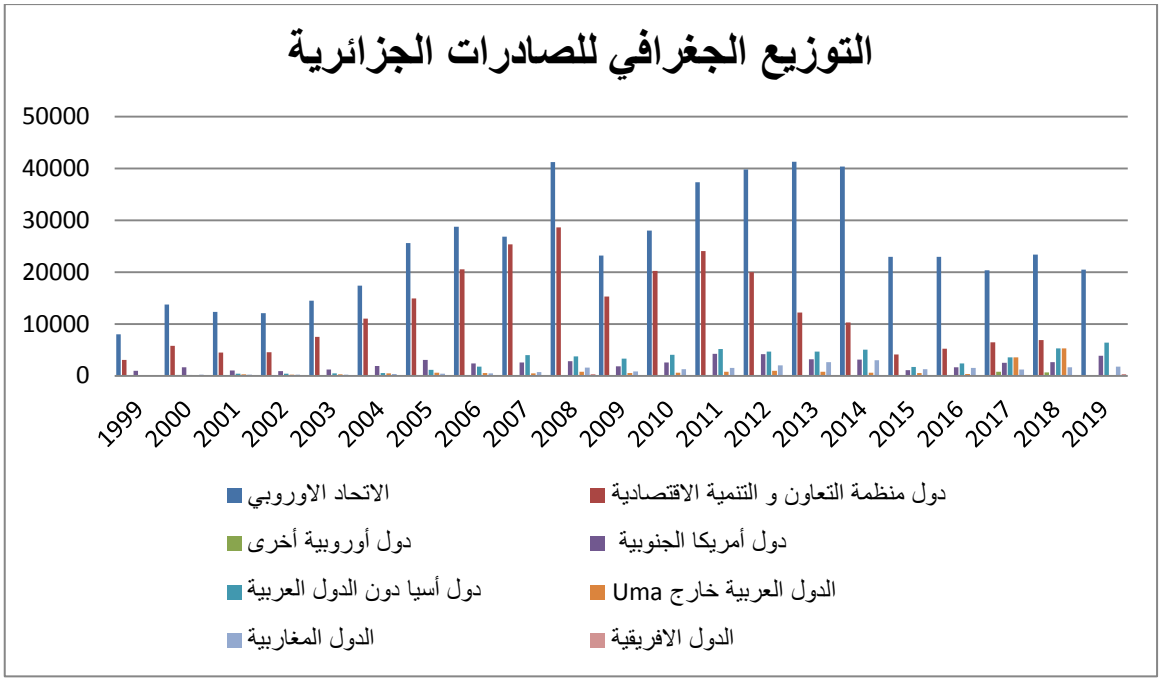

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 03

المبحث الثالث: قياس أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر

بعد التطرق إلى الجانب النظري للدراسة من خلال إلقاء نظرة على المفاهيم الأساسية حول الصادرات، الصادرات خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي والعديد من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بشكل مباشر سنحاول في هذا المبحث دراسة أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021 من خلال تطبيق نموذج ال ARDL وذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي Eveiws12 لمعالجة هذه المتغيرات وتقدير النموذج القياس.

المطلب الأول: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي و تحديد المتغيرات محل الدراسة

الفرع الأول:منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة المطورة من طرف Pesaran et Al(2001) في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات نظرا

لسهولة تطبيقها[1]، حيث تمتاز منهجية الARDL بأنها لا تشترط على السلاسل الزمنية أن تكون متكاملة من نفس الدرجة، حيث يتيح استخدام سلاسل زمنية مستقرة في المستوى أو متكاملة من الدرجة الأولى، أو خليط بينهما على أن لا تكون متكاملة من الدرجة الثانية،[2] كما يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة فضلا عن امكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في آن واحد.

ولتطبيق هذه المنهجية سنمر بالمراحل الأتية:

1. الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية (التأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة 0 أو الدرجة الأولى ماعدا الدرجة الثانية باستخدام اختبارات الجذر الوحدوي).
2. تكوين نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL.
3. تحديد فترة الإبطاء المناسبة في الخطوة (2) ويستحسن أن تكون درجة الإبطاء قليلة نسبيا.
4. إجراء اختبار الحدود (bounds test) لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.
5. إذا كانت النتائج ايجابية، أي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل يتم فصل نموذج تصحيح الخطأ ECM العـادي لعرفة ديناميكية المدى القصير بين المتغيرات.
6. استعمال النتائج في الخطوة (5) لقياس الآثار قصيرة وطويلة المدى بين المتغيرات.
7. إجراء الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج (التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي أي الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج وكذا التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج...).[3]

---

[1] جلولي نسيمة، مقران محمد، **منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات الاقتصاد القياسي دراسة تطبيقية على برمجيةEViews v.10**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بالحاج بوشعيب عين تموشنت، يوم 14 نوفمبر 2019، ص 02، الجزائر

[2] براهيم حاكمي، إسماعيل قشام، **أثر إصدارات الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2009 إلى الربع الأخير من سنة 2020**، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، المجلد 16، عدد02، 2021 ، ص 452

[3] مداني حسيبة، **دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، مجلد 10، عدد02، جامعة برج بوعريريج، 2016/04/01، ص319

الفرع الثاني: تحديد المتغيرات محل الدراسة (تعريف متغيرات النموذج):

قبل البدئ في أي دراسة قياسية لابد من تحديد متغيرات الدراسة حيث تعتبر هذه الخطوة من أهم مراحل بناء النموذج القياسي المراد دراسته.

فمن خلال ما تم معالجته في المباحث السابقة وبالاعتماد على النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة فإن متغيرات الدراسة ستكون كما يلي:

المتغير التابع: يتمثل في النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي وسنرمز له بPIB.

المتغيرات المستقلة: تتمثل في ما يلي:

الصادرات خارج قطاع المحروقات نرمز لها ب EXHH.

صادرات المحروقات نرمز لها ب EX.

ولتفادي عدم تجانس وحدات القياس والتخلص من ضغوطات الاتجاه العام، سنستخدم البيانات في شكلها اللوغاريتمي والذي هو أكثر تجانسا وملائمة ومنه أكثر صلاحية.

مصادر البيانات: ثم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة من الجهات المتخصصة والمتمثلة في تقارير بنك الجزائر، البنك الدولي، والموقع الالكتروني https://knoema.com، تغطي هذه البيانات الفترة (1999-2021).

المطلب الثاني: محاولة تقدير نموذج الدراسة

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة):

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كل على حدة وتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع (AugmentedDickey-Fuller) والذي يهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة على حدة[1]، ويقوم اختبار ديكي فولر الموسع على اختبار الفرضية الأتية:

H_0 : يوجد جذر الوحدة في السلسلة، أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

[1] طمبو نوال، مدياني محمد، **أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 باستخدام منهجية ARDL**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد06، عدد01، جامعة أدرار الجزائر، 2022/06/02، ص500

H_1 : لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة.[1]

النتائج المتحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبارات جذر الوحدة ADF

السلسلة الزمنية	القرار	عند المستوى	عند الفرق الأول
LogPIB	I(1)	−2,187399 (0.2159)	−3,791070*** (0,0099)
LogEX	I(0)	−2,389295** (0.0194)	_
LogEXHH	I(1)	−1.362846 (0,5791)	−5,226861*** (0,0005)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews12

( ) القيمة الاحتمالية Prop.

(*) معنوي عند 10%.

(**) معنوي عند 5%.

(***) معنوي عند 1%.

أجرينا اختبار جذر الوحدة لكل متغير على حدة باستعمال اختبار باستعمال اختبار ديكي فولر المطور حيث بينت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية للمتغيرين الصادرات خارج قطاع المحروقات، الناتج المحلي الاجمالي غير مستقرة في مستوياتها حيث أن جميع القيم المقدرة أقل من القيم الحرجة (بالقيمة المطلقة) عند مستوى دلالة 5%، الأمر الذي يعني أنها غير معنوية احصائيا لذا ثم قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة، أما بالنسبة للسلسلة الزمنية لصادرات المحروقات فهي مستقرة في المستوى حيث أن القيم الاحصائية للاختبار أكبر من القيم الحرجة و ذلك عند معنوية 5%، وأما عند الفروق الأولى فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات EXHH وPIB مستقرة عند مستوى معنوية 5% حيث وجدنا أن القيم الاحصائية للاختبار أقل من القيم الحرجة.

[1] عبد الرزاق مدوري، **تقدير اختلال سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة 1980-2019 دراسة تطبيقية**،les cahiers du cread، المجلد 38، العدد04، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD الجزائر، 2022/11/15، ص258

الفرع الثاني: تحديد فترات الإبطاء المثلى:

سنقوم بتحديد فترات التباطؤ الزمنية المثلى الخاصة بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة حسب معيار أكايك لأحسن 20 نموذج.

الشكل رقم (03): درجة التأخير المثلى

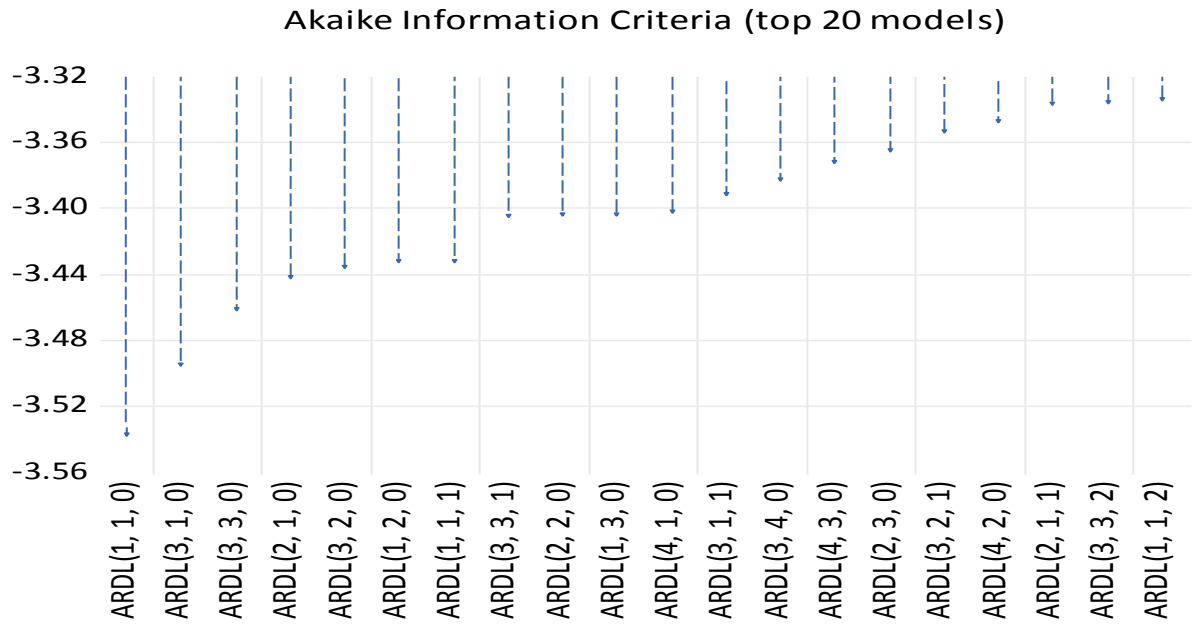

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

باستخدام المعيار(AIC) كما هو موضح في الشكل أعلاه، ثم اختيار النموذج (1,1,0) ARDL لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل.

بما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة هي مزيج بين متغيرات مستقرة عند المستوى ومتغيرات مستقرة بعد أخذ الفرق الأول سنعتمد أسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية **AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG ARDL** لتقدير هذا النموذج والذي أسهم في تطويره**PESARAN**«وآخرون»2001.

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

من أجل الكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات نستخدم اختبار الحدود Bounds Test وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطئة بقيمة إحصائية F الحرجة، وفق الحدود التي وضعها Pesaran and Al، وذلك بعد تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة للنموذج وفق معيار Akaika information criterion، فإذا كانت قيمة إحصائية F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل أي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـF أقل من الحد

الأدنى للقيم الحرجة فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.[1]

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test):

الجدول رقم (05):نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
NullHypothesis : No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	**k**
F-statistic	22,71630	**1**
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	**I1 Bound**
10%	2,63	**3,35**
5%	3,1	**3,87**
2.5%	3,55	**4,38**
1%	4,13	**5**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر (F-Stat) تقدر ب 22,71630 أكبر من القيم الحرجة للحدود العليا عند مستويات المعنوية 1%، 2.5%، 5%، 10%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

الفرع الرابع: تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL مع ديناميكية الأجل القصير

من أجل قياس العلاقة قصيرة الأمد يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ حيث أن هذا النموذج له ميزتان الأولى هي قياس العلاقة قصيرة الأجل والثانية هي تحديد سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي. [2]

---

[1] بن عوالي خالدية، حاكمي بوحفص، **قياس تأثير أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة 2000-2019**، المجلد05، عدد01، جامعة وهران2 الجزائر، 2021، ص40

[2] بوالكور نور الدين، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1960-2016 في إطار نموذج ARDL**، حوليات جامعة الجزائر، المجلد02 ، عدد32، جامعة 20 أوت 1956 سكيكدة، جوان 2018، ص455

نموذج ECM يقوم بتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة حيث تشير الدراسات إلى أن هذا المعامل يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرين إذا توفر فيه شرطين أساسيين، هما سلبية ومعنوية هذا المعامل، ونموذج تصحيح الخطأ وهو كالتالي:

$$\nabla Y_{t=} C + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i \nabla Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{a} \delta_i \nabla X_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + v_t$$

حيث ECT−1 حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن وتمثل p معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل[1].

الجدول رقم (06):تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PIB)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/04/23 Time: 21:03
Sample: 1999 2021
Included observations: 22

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	0.248532	0.025398	9.785517	0.0000
CointEq(-1)*	-0.426773	0.041277	-10.33926	0.0000

R-squared	0.816581	Mean dependent var	0.054692
Adjusted R-squared	0.807410	S.D. dependent var	0.137530
S.E. of regression	0.060355	Akaike info criterion	-2.690634
Sum squared resid	0.072855	Schwarz criterion	-2.591448
Log likelihood	31.59698	Hannan-Quinn criter.	-2.667269
Durbin-Watson stat	1.673393		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال النتائج المحصل عليها يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ (−1)Ect سالبة ومعنوية Prop=0,0000 عند كل المستويات مما يؤكد صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر احصائيا وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، حيث قدرت سرعة التعديل في النموذج حوالي 42,6773% اي ان الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)

[1] نسرين بوعرعور، أثر الادخار على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1985−2019)، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2021/2020، ص46

يستغرق اكثر من سنتين (2,38=0,42/ 1) باتجاه قيمته التوازنية في الاجل الطويل عند حدوث أي صدمة في احد محدداته منها الصادرات خارج قطاع المحروقات.

معامل التحديد بلغت قيمته 81.6581%، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج المقدر وتبين أثر المتغيرات المستقلة (صادرات المحروقات، الصادرات خارج قطاع المحروقات) ومساهمتها في تحديد و تفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 81.6581% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة والباقي يعود إلى عوامل أخرى أو متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

الجدول رقم (07): نتائج تقدير المعلمات قصيرة الأجل

CointegratingForm		
Variable	Cofficient	**Prop**
D(EX)	0.248532	**0.0000**
D(EXHH)	0.173063	**0.0039**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews12

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (07) أن المعلمة EXHH جاءت موجبة ومعنوية إحصائيا أي أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لها تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي للجزائر في الأجل القصير، حيث أن الزيادة في الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0,17%، المعلمة EX جاءت موجبة ومعنوية إحصائيا (القيمة الاحتمالية لها أقل من 0,05)، أي أن صادرات المحروقات لها تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي للجزائر في الأجل القصير، حيث كلما ارتفعت صادرات المحروقات بنسبة1% فإن النمو الاقتصادي يرتفع ب0,23% وبالرغم من ذلك فإن هذه النتائج تبقى دون المستوى المطلوب نتيجة ضعف القطاعات غير النفطية (الزراعة، الصناعة...) والتنويع الاقتصادي في الجزائر لذا من الضروري السعي إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتبارها خيارا استراتيجيا لزيادة مصادر الدخل ومواجهة الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية (الصدمات الخارجية).

الفرع الخامس: تقدير العلاقة التوازنية للأجل الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي كما هو مبين في اختبار الحدود سوف نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل

Variables	Cofficient	Std.Error	T-stat	Prop
EX	0.558339	0.097947	5.700443	**0.0000**
EXHH	0.405515	0.083835	1.837068	**0.0002**
C	2.722111	0.333702	8.036884	**0.0000**
EC=PIB-(0.5583*EX+0.4055*EXHH+2.7221)				

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews12

الهدف من هذه الخطوة هو تقدير العلاقة في المدى الطويل، وحسب نتائج المبينة تبين ان مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات EXHH معنوية إحصائيا عند مستوى 5% وقيمتها موجبة وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، أي أنه إذا زادت الصادرات خارج قطاع المحروقات ب1% فإن معدل النمو الاقتصادي يرتفع ب0.40%، لذا أصبح من الضروري على الجزائر زيادة تنمية وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستقرة لا تؤثر فيها الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، أما صادرات المحروقات EX، فهي الأخرى معنوية إحصائيا وذات إشارة موجبة و هذا يعني أنه توجد علاقة طردية بين بين صادرات المحروقات ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر أي أنه إذا زادت صادرات المحروقات ب1% فإن معدل النمو الاقتصادي يرتفع ب 0.55% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة ولكن في الواقع تبقى مساهمة صادرات المحروقات في النمو الاقتصادي أكبر بكثير من المعدل المحصل عليه من خلال النموذج وهذا راجع إلى طبيعة البيانات التي تم استخدامها في هذه الدراسة.

حسب نتائج الجدول فإن العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين صادرات المحروقات، الصادرات خارج قطاع المحروقات والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999−2021 يمكن التعبير عنها وفق المعادلة التالية:

$$\log PIB_t = 2.727111 + 0.558339 \log EX_t + 0.405515 \log EXHH_t + \varepsilon_t$$

المطلب الثالث: الكشف عن جودة النموذج

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في القياس والتحليل الاقتصادي وخلوه من المشاكل القياسية سنقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية تكشف عن وجود المشاكل الاحصائية من عدمها.

الفرع الأول: اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

بعد إجراء تقدير العلاقة في الأجل الطويل والقصير، يجب إجراء اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، وفي حالة وجود

ارتباط ذاتي بين البواقي لا يمكن القبول بالنموذج المدروس والمقترح لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث و تنص فرضية العدم في هذا الاختبار: لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء[1].

يبين –**الملحق رقم (06)**– أن قيمة إحصائية F بلغت 1,864067 عند مستوى المعنوية 5% باحتمال قدره 0,1119 أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

الفرع الثاني: الاختبارات تجانس البواقي

يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين في النموذج نستخدم اختبار Arch وGlejser وBreusch–Pagan–Godfrey.

1. اختبار Arch:

يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرونج LM والذي تحسب قيمته الاحصائية ب:

$LM = (n - q) * R^2$ حيث يقوم باختبار فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج.[2]

الجدول رقم (09): اختبار تجانس التباين Arch (الملحق 07)

Heteroskedasticity Test :ARCH			
F-statistic	0.017046	Prop. F(1,19)	**0.8975**
Obs*R-s quared	0.018824	Prop. Chi-Square(1)	**0.8909**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews12

تظهر نتائج الجدول رقم (09) أن قيمة Prob Chi-Square(1) للاختبار بلغت 0.8909 وهي أكبر من5%، وبالتالي يتم هنا قبول فرضية العدم (H0) القائلة بتجانس البواقي وعدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

[1] رولا غازي اسماعيل، حسين حسين، **محددات سرعة دوران النقود في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد40، العدد03، جامعة تشرين سوريا، 13/05/ 2018، ص314

[2] عزوزي مريم، عميري اسماء، اقتصاد المعرفة خيار استراتيجي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000–2017، مذكرة ماستر، جامعة احمد دراية ادرار، 2018–2019، ص40

2. اختبار Glejser:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار عدم تباث التباين للنموذجGlejser (الملحق 07)

Heteroskedasticity Test :Glejser			
F-statistic	1.383247	Prop. F(4,17)	**0.2815**
Obs*R-s quared	5.402113	Prop. Chi-Square(1)	**0.2485**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews12

3. اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey Test):

عبارة عن اختبار من نوع "مضاعِف لاغرانج (Lagrange Multiplier) "، ويسعى إلى اختبار فرضية التجانس التباييني (Null Hypothesis of no Heteroscedasticity) من خلال تقدير نموذج انحداري يدخل فيه مربع البواقي كمتغير تابع وتكون فيه المتغيرات المفسرة هي نفسها تلك التي تم أخذها بعين الاعتبار في النموذج الأصلي(The Original Model) [1].

الجدول رقم (11): اختبار تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey(الملحق 07)

Heteroskedasticity Test :Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.507207	Prop. F(1,19)	**0.2444**
Obs*R-s quared	5.759487	Prop. Chi-Square(1)	**0.2128**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square(5)=0.2128 أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تباين الأخطاء.

الفرع الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار كما هو مبين في**–الملحق رقم (08)**– ، تظهر النتائج أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة أن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (P-values) لJarque-Bera test 0.624028 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ولهذا نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار.

[1] ابراهيم منصوري، الحسين بوزيد، التجانس التباييني في الاقتصاد القياسي مغزاه واهميته واجراءاته معنويا، على الموقع الالكتروني https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=626685 ، 2023/05/08، 20:00

الفرع الرابع: اختبار استقرار النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن وبيان مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات القصيرة الأجل نستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار Ramsey Reset Test.

أ. اختبار المجموع التراكمي للبواقيCUSUM

من خلال الملحق رقم (09)، نلاحظ أن المنحنى (الخط الأزرق) واقع داخل حدود مستوى معنوية 5%، منه يمكن القول أنه لا يحدث أي تغير هيكلي للنموذج في المدى القصير والطويل.

ب. اختبار *Ramsey Reset*

الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج – **الملحق رقم (10)** – يبين لنا أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الخطأ في تحديد الشكل الدالي للعلاقة بين المتغيرات، حيث كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية T وإحصائية F تقدر ب 0,2862، وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة أن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي (لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد)، وبذلك فإن هذا النموذج صحيح.

خلاصة الفصل الثاني:

قامت السلطات الجزائرية باتخاذ العديد من الإجراءات في سبيل ترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات بغية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة ومستديمة، ومن جملتها تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى المزايا الضريبية والجمركية التي منحتها، وكذا إنشاء هيئات ومؤسسات تهتم بالتصدير ومتخصصة في العديد من المجالات (التمويلية، التأمينية) منها الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، الصندوق الخاص لترقية الصادرات...

لكن رغم كل الجهود المبذولة فإن معظم الاستراتيجيات المطبقة لترقية الصادرات غير النفطية لم تنجح في الوصول إلى الأهداف المرجوة، حيث لا زالت صادرات المحروقات تهيمن على الصادرات الكلية وذلك راجع لعدة معوقات أبرزها ارتفاع التكاليف الانتاجية وكذا ضعف الأساليب التقنية الحديثة في تسويق الصادرات إلى الخارج ومشكل جودة المنتجات.

من خلال دراستنا لتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1999-2021 تبين لنا أن الصادرات غير النفطية تمثل نسب ضئيلة جدا لا تتجاوز 12% من إجمالي الصادرات، كما أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات يعد فيها قطاع المحروقات احد مكوناته الرئيسية، أما النمو خارج المحروقات فبقي ضعيفا في معظم السنوات، هذا ما يعني أن استراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى المزيد من التفعيل، وزيادة على ذلك فان الصادرات غير النفطية تعاني من عدة عقبات جعلت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي قليلة جدا، حيث تتركز هذه المشاكل في ارتفاع تكاليف المنتجات المصدرة وانخفاض جودتها وافتقار المؤسسات المصدرة للخبرة الضرورية في مجال التسويق الدولي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

انطلاقا من الاشكالية الرئيسية المشار إليها في المقدمة العامة، كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2021)، كما يجمع العديد من المفكرين الاقتصاديين الذين تناولوا العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، على أن الصادرات تلعب دورا كبيرا كونها محركا للنمو الاقتصادي، لهذا السبب حاولت العديد من الدول العمل على تطوير قدراتها التصديرية، والبحث عن أنجع السبل التي تمكنها من اختراق الأسواق الدولية، وكسب حصص مرضية بها وهذا ما يعطي أهمية كبيرة لدراسة هذا الموضوع.

وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد بشكل شبه كلي على صادرات المحروقات (أحادية التصدير) ما تسبب في العديد من الأزمات الاقتصادية نتيجة التقلبات التي تطرأ على أسعار النفط، لذا حظيت مسألة تطوير الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات باهتمام خاص من قبل السلطات الجزائرية والتي قامت باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير سعيا منها لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ومساندة المؤسسات في نشاطاتها التصديرية في الأسواق الدولية وكذا النهوض بالاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتي تجسدت في جملة من الاصلاحات المالية، التشريعية والمؤسساتية إلا أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة لم يتغير هيكل الصادرات وبقي خاضعا لسيطرة المحروقات نظرا للمعوقات والتحديات التي تواجه عمليات التصدير، وهذا ما يستدعي تبني وتطبيق استراتيجية وطنية تستهدف تنويع وتنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ذات رؤية واضحة مع تضافر الجهود من إجراءات فعلية ملموسة محددة وفي قطاعات تنموية متعددة، ويتجسد ذلك بالاعتماد خاصة على تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم اللازم لها، تشجيع الأنشطة الانتاجية التصديرية التي تشكل فيها الاستثمارات المحلية النصيب الأكبر نتيجة الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في إتاحة الفرص لتوسيع القاعدة الانتاجية المحلية، التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تقدير أثر الصادرات بشقيها صادرات المحروقات والصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعد إجرائنا للدراسة القياسية توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج:

- ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، وهذا ما يعكس الاهتمام الكبير بها ودراستها من قبل المفكرين الاقتصاديين عبر الزمن.

❖ تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية، مما جعلها عرضة للازمات المختلفة بالنظر للتقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات خارج النفط.

❖ على الرغم من الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية لقطاع المحروقات التي تشكل صادراتها أكثر من 91% من هيكل الصادرات.

❖ غالبية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتكون من المواد النصف المصنعة والمواد الغذائية.

❖ يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات مما يجعله عرضة لجملة من المخاطر منها تقلبات الأسعار، فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة، امكانية نضوب المخزون النفطي...

❖ قامت السلطات الجزائرية بالعديد من الاجراءات التحفيزية في إطار استراتيجية تشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات منها تخفيض قيمة العملة، الاصلاحات الضريبية والجمركية، تأمين وضمان الصادرات، الاصلاحات المالية.

❖ هناك مشاكل ومعوقات تقف أمام ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات كضعف الأساليب التقنية الحديثة، عدم مطابقة المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير للمعايير الدولية من حيث النوعية، الجودة، نتيجة سوء استخدام التكنولوجيا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الانتاج، صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق الأجنبية نظرا لعدم الاهتمام بالتسويق الدولي ونقص الخبرة في الدراسات التسويقية.

❖ تساهم صادرات المحروقات بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر توصلنا إلى صحة هذه الفرضية حيث تبين النتائج أن هناك أثر إيجابي لصادرات المحروقات على معدل النمو الاقتصادي الجزائري في الأجل الطويل والقصير، أي أنه إذا زادت صادرات المحروقات ب1% فإن معدل النمو الاقتصادي يرتفع ب 0.55%.

❖ لا تؤثر الصادرات خارج قطاع المحروقات بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2021) ، توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية من خلال دراستنا القياسية حيث هناك علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2021) سواء في المدى القصير أو الطويل حيث إذا زادت الصادرات خارج قطاع المحروقات ب1% فإن معدل النمو الاقتصادي يرتفع ب0.40% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

التوصيات:

بالرغم من أن نتائج الدراسة القياسية كانت مستخلصة من بيانات إحصائية والتي يمكن أن لا تكون على درجة كافية من الدقة والموثوقية إلا أنه يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات العامة التي من شأنها النهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات وتعزيز دورها في النمو الاقتصادي تتمثل في:

❖ ضرورة توسيع وتنمية دور القطاع الخاص وفتح المجال أمامه للمساهمة في العملية التنموية.

❖ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشطة في مجال التصدير من خلال منحها تسهيلات وامتيازات انتقائية وتقديم مساعدات وإعطائها أهمية أكبر للمساهمة في تنويع الصادرات خارج المحروقات.

❖ الاستفادة من تجارب الدول النفطية التي نجحت في ترقية صادراتها خارج المحروقات.

❖ ضرورة تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر لأن ذلك من شأنه زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادرة على تنشيط العمل الانتاجي ونقل الخبرة والتكنولوجيا لتطوير النشاطات التصديرية.

❖ الاهتمام برفع مستويات الجودة الانتاجية للمنتوج الجزائري لكي يصبح قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية.

❖ ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة معلوماتية متكاملة خاصة بالتصدير، حتى يكون المصدر على دراية جيدة بالتطورات الحاصلة في الأسواق العالمية واتجاهات المنافسة بها وبالتالي التمكن من رسم السياسات التصديرية بناء على هذه المعلومات.

في الأخير يمكن القول ان مشكلة الاقتصاد الجزائري هي سوء استثمار الفوائض من العائدات النفطية في مشاريع إنتاجية خالقة للقيمة المضافة قادرة على التوجه نحو المسار الصحيح لتنويع مصادر الدخل بعيدا عن الجانب الريعي حيث انه لا جدال في ان الثروة النفطية يمكنها ان تولد تدفقا كبيرا من النمو المستدام للاقتصاد الوطني لكن مع وجود إدارة مالية قادرة على تحويل العوائد الناضبة الى مداخيل دائمة.

قائمة المراجع

***المراجع باللغة العربية**

*** الكتب**

1. ابراهيم الميسوري، قياس التبعية في الوطن العربي، ط1، (بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1979)
2. علي حاتم القريشي، إقتصاديات التنمية، (ط1؛ بغداد، مطبعة حوض الفرات/ النجف الأشرف2017،1م)
3. يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، (جامعة أدرار، المكتبة الشاملة الذهبية، 2019/10/21)، ص6، الرابط : https://ketabonline.com/ar/books/99762/read?part=1&page=1&index=2355969
4. عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2021) ،على الرابط: https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/772/772_ex-73.pdf
5. جلال خشيب، النمو الاقتصادي، (الجزائر، شبكة الالوكة، 2015/09/20)، ص5، الرابط: https://ketabonline.com/ar/books/97730/read?part=1&page=6&index=656797

المذكرات و الأطروحات:

1. بلقلة براهيم، اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، 2008-2009
2. بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة آبي بكر بالقايد تلمسان الجزائر، 2016-2017
3. بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012-2013
4. بن موفق زورق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2018-2019
5. بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2010- 2011
6. بورواين شهرزاد، محددات الصادرات الصناعية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018

7. رائد خضير عبيس كاظم العبادي، دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع اشارة إلى العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العراق، 2018
8. سعيدي وصاف، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004/02/26
9. صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2005
10. ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2014-2015
11. عزوزي مريم، عميري اسماء، اقتصاد المعرفة خيار استراتيجي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2017، مذكرة ماستر، جامعة احمد دراية ادرار، 2019-2018
12. العقون عبد الجبار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020/2019
13. عماري جمعي، استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2011
14. كفية قسميوري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021-2022
15. محمد كريم قروف، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015
16. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008-2009
17. مدوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2011-2012
18. مريم بن سعادة، ساجية بو معيزة، استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية على ضوء التجربة التركية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2018-2019

19. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011
20. مقلاتي عادل، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من سنة 1990 إلى 2012، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014
21. نسرين بوعرعور، أثر الادخار على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1985-2019)، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2021/2020
22. الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018
23. وميض كريم عبد الرحيم، أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات في النمو الاقتصادي العراق حالة دراسية، مذكرة لنيل شهادة الديبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار ودراسات الجدوى الاقتصادية، جامعة كربلاء العراق، 2021، ص 35
24. ياسر علي محمد الراجحي، دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي العراق حالة دراسية ، مذكرة ماجستير، جامعة كربلاء العراق، 2021

المجلات:

- إلياس حناش، عز الدين بو حبل، (البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر)، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 02، جامعة جيجل الجزائر، 2017/03/01
- آيت بارة شفيعة، أنيسة عثماني، (أثر تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية)، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 10، عدد 02، جامعة سطيف 2 الجزائر، جوان 2022
- براهيم حاكمي، إسماعيل قشام، أثر إصدارات الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2009 إلى الربع الأخير من سنة 2020، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، عدد02، 2021
- بلحنافي أمينة، مختاري فيصل، (أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مجلد06، عدد01، جامعة معسكر الجزائر، 2019/06/30

- بن عوالي خالدية، حاكمي بوحفص، (قياس تأثير أسعار النفط على إدارة العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة 2000-2019)، المجلد05، عدد01، جامعة وهران2 الجزائر، 2021
- بوالكور نور الدين، (محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1960-2016 في إطار نموذج ARDL)، حوليات جامعة الجزائر، المجلد02 ، عدد32، جامعة 20 أوت 1956 سكيكدة، جوان 2018
- توفيق عباس عبد عون المسعودي، (دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد26، جامعة كربلاء العراق، 2010
- تيغرسي الهواري ، حاج يوسف سارة، (دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري)، مجلة العلوم التجارية، عدد2، جامعة الجزائر، 2017
- حسين على الزيود، شريفة بو الشعور، (تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد06، العدد الثامن، جامعة آل البيت الأردن، 2010/06/01
- حملاوي ابتسام، (تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية)، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد5، عدد3، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2017/09/30
- حياة بن سماعين، ريان زير، (الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2005-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي، عدد12، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/06/02
- رولا غازي اسماعيل، (حسين حسين، محددات سرعة دوران النقود في سورية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد40، العدد03، جامعة تشرين سوريا، 13/05/ 2018
- زكرياء مسعودي، خليفة عزي، (محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و ECM دراسة قياسية للفترة 1980-2017)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، عدد07، جامعة الوادي الجزائر، ديسمبر 2019
- زهرة مصطفى، (واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010 إلى 2021)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد05، عدد02، جامعة تيسمسيلت مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة الجزائر، 2021/09/15
- زواوي فضيلة، (إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر واجراءات ترقيتها)، مجلة أبعاد اقتصادية، مجلد7، عدد2، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2017/12/31

- ساطور رشيد، (دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط)، مجلة التراث، عدد 10، جامعة الجلفة، ديسمبر2013
- شيلق رابح، بن عيلة عبد القادر، (واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات)، مجلة تنوير، عدد02، جامعة غرداية وجامعة الجلفة الجزائر، جوان 2017
- صالحي سلمى، (واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010-2020)، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، عدد 01، مخبر تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري جامعة بومرداس، 2021، ص425
- طمبو نوال، مدياني محمد، (أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 باستخدام منهجية ARDL)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد06، عدد01، جامعة أدرار الجزائر، 2022/06/02
- طوير أمال، (دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، عدد02، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2020
- عبد الرزاق مدوري، (تقدير اختلال سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة 1980-2019 دراسة تطبيقية)، les cahiers du cread، المجلد 38، العدد04، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD الجزائر، 2022/11/15
- العرجون مطيع، بن سحنون سمير، (ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات آفاق وتحديات)، مجلة أبحاث، مجلد7، عدد1، المركز الجامعي مرسي عبد الله تيبازة الجزائر، 2022
- عمر محمود أبو عيدة، (أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1994-2011)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، عدد1، جامعة القدس المفتوحة فرع طولكرم فلسطين، 2013
- عياد هيشام، (دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1985-2019)، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد10، عدد 01، المركز الجامعي مغنية تلمسان الجزائر، 2021/06/30
- العياطي جهيدة، بن عزة محمد، (إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصاد دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر)، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، مجلد02، عدد02، جامعة تلمسان والمركز الجامعي مغنية الجزائر، جوان2018

- فضيلة ملواح، (محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، عدد17، جامعة المدية الجزائر، جوان 2020
- كبير مولود، بهلول مراد، (أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014)، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد4، عدد7، جامعة الجلفة الجزائر، 2017/06/25
- لحمر كريمة، كبوط عبد الرزاق، (تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2020 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، عدد01، جامعة باتنة 1 الجزائر، 2022
- محمد رملي، لخضر عدوكة، (الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب)، مجلة رؤى اقتصادية، عدد 09، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر، ديسمبر 2015
- مداني حسيبة، (دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، مجلد 10، عدد02، جامعة برج بوعريريج، 2016/04/01
- هيثم عبد القادر الجنابي، (أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة 1991-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد46، الكلية التقنية الادارية بغداد، 2015
- وصاف سعيدي، (تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، عدد1، جامعة ورقلة، 2002

الملتقيات:

- جلولي نسيمة، مقران محمد، **منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات الاقتصاد القياسي دراسة تطبيقية على برمجيةEViews v.10**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي و النمذجة المالية، المركز الجامعي بالحاج بوشعيب عين تموشنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يوم 14 نوفمبر 2019، الجزائر
- شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، مداخلة بعنوان ترقية المنتج الوطني مدخل استراتيجي لتنويع الصادرات خارج المحروقات في ظل انهيار أسعار البترول، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، جامعة 8

ماي 1954 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، يومي 25 و26 أفريل 2017، الجزائر

المراجع باللغات الاجنبية

- Abolghasem Mahdavi, Mehdi Fatemi, An investigation of the impact of non-oil exports on economic growth case of Iran, Iranian economic Review, Vol 12, No 19, university of Tehran, 2007
- Adel Shakeeb Mohsen, Effects of oil and non-oil exports on the economic growth of Syria, Academic Journal of economic studies, vol 1, No 2, university Sains Malaysia Penang Malaysia, 2015
- Belhadi Afaf, Ayad Sidi Mohammed, Zenasni, Non-oil Exports Diversification and Trade Openness in Algeria Empirical Analysis, Journal of Economic Integration, Vol 09, No 03, Tlemcen Abou Bekr Bel Kaid university and Tlemcen School of Management Algeria, September 2021
- Ekrem Yilmaz, Fatma Sensoy, The relationship between growth and exports: what if the impact is negative, Volume 9, Issue 3, Greifs wald University Germany, 2022, p 104
- Mohamed Mabrouki, Sayef Bakari, Impact of exports and imports on economic growth new evidence from Panama, Journal of Smart Economic Growth, volume 2, No 1, University of Tunis El Manar and University of Gafsa Tunisia, 2017
- Mohammed A Aljebrin, Impact of exports on non-oil economic growth in Saudi Arabia non oil, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 7, Issue 3, Majmaah university Saudi Arabia, 2017
- Mohmmed Touitou, Tahar Djellit, Ahmed Boudeghdegh, The Role of Export and Terms of Trade for an Economy with Resource Dependence, Case of Algeria, European Journal of Sustainable Development, Vol 7, No 1, ECSDEV via dei fioriItaly, 2018
- Muhammad Usman, Muzaffar Ali, Hassan Khalid, Hafiz Waqas Kamran, Impact of Exports on Economic Growth- A Case of Luxemburg, Information Management and Business , Vol 4, No 1, Hailey college of commerce University of the Punjab Lahore Pakistan , 2012
- Rasheed Khan , Chandra Emirullah, The impact of export on economic growth of Pakistan and India, Pakistan Journal of Humanities & Social Sciences Research, volume02, issue 02, Abdul Wali Khan University Mardan Pakistan, December 2019

المواقع الإلكترونية:

- ابراهيم منصوري، الحسين بوزيد، التجانس التباييني في الاقتصاد القياسي مغزاه واهميته واجراءاته معنويا، على الموقع الالكتروني https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=626685
- بن يوب فاطنة، تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، على الموقع الالكتروني https://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/11_0.PDF

- جلال خشيب، عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي، على الموقع الالكتروني https://www.alukah.net
- شادي عبد الحليم(وآخرون)، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي المصري 1990-2019، على الموقع الإلكتروني https://democraticac.de/?p=84333
- واثق علي الموسوي، النظرية النيو كلاسيكية في النمو والانتقادات الموجهة لها، على الموقع الالكتروني https://almerja.com/reading.php?idm=128472

الملاحق

الملحق رقم (01): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF للمتغيرات محل الدراسة

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.187399	0.2159
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.791070	0.0099
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: EXHH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.362846	0.5791
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: D(EXHH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.226861	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.389295	0.0194
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (02): نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود(Bounds Test)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	22.71630	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	22		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الملحق رقم (03): تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PIB)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/04/23 Time: 21:03
Sample: 1999 2021
Included observations: 22

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	0.248532	0.025398	9.785517	0.0000
CointEq(-1)*	-0.426773	0.041277	-10.33926	0.0000

R-squared	0.816581	Mean dependent var	0.054692
Adjusted R-squared	0.807410	S.D. dependent var	0.137530
S.E. of regression	0.060355	Akaike info criterion	-2.690634
Sum squared resid	0.072855	Schwarz criterion	-2.591448
Log likelihood	31.59698	Hannan-Quinn criter.	-2.667269
Durbin-Watson stat	1.673393		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم (04): نتائج تقدير المعلمات قصيرة الأجل

ARDL Cointegrating And Long RunForm
Dependent Variable: PIB
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)
Date: 05/09/23 Time: 18:17
Sample: 1999 2021
Included observations: 22

CointegratingForm

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	0.248532	0.037462	6.634234	0.0000
D(EXHH)	0.173063	0.051932	3.332479	0.0039
CointEq(-1)	-0.426773	0.059628	-7.157212	0.0000

Cointeq = PIB - (0.5583*EX + 0.4055*EXHH + 2.7221)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PIB)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/04/23 Time: 20:58
Sample: 1999 2021
Included observations: 22

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.161724	0.260361	4.461971	0.0003
PIB(-1)*	-0.426773	0.059628	-7.157212	0.0000
EX(-1)	0.238284	0.038042	6.263745	0.0000
EXHH**	0.173063	0.051932	3.332479	0.0039
D(EX)	0.248532	0.037462	6.634234	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

الملحق رقم (05): نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	0.558339	0.097947	5.700443	0.0000
EXHH	0.405515	0.083835	4.837068	0.0002
C	2.722111	0.338702	8.036884	0.0000

EC = PIB - (0.5583*EX + 0.4055*EXHH + 2.7221)

الملحق رقم (06): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي التقدير

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.864067	Prob. F(2,15)	0.1892
Obs*R-squared	4.379451	Prob. Chi-Square(2)	0.1119

الملحق رقم (07): نتائج اختبارات عدم تباث التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.017046	Prob. F(1,19)	0.8975
Obs*R-squared	0.018824	Prob. Chi-Square(1)	0.8909

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.507207	Prob. F(4,17)	0.2444
Obs*R-squared	5.759487	Prob. Chi-Square(4)	0.2178
Scaled explained SS	1.728678	Prob. Chi-Square(4)	0.7855

Heteroskedasticity Test: Glejser
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.383247	Prob. F(4,17)	0.2815
Obs*R-squared	5.402113	Prob. Chi-Square(4)	0.2485
Scaled explained SS	3.280469	Prob. Chi-Square(4)	0.5120

الملحق رقم (08): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

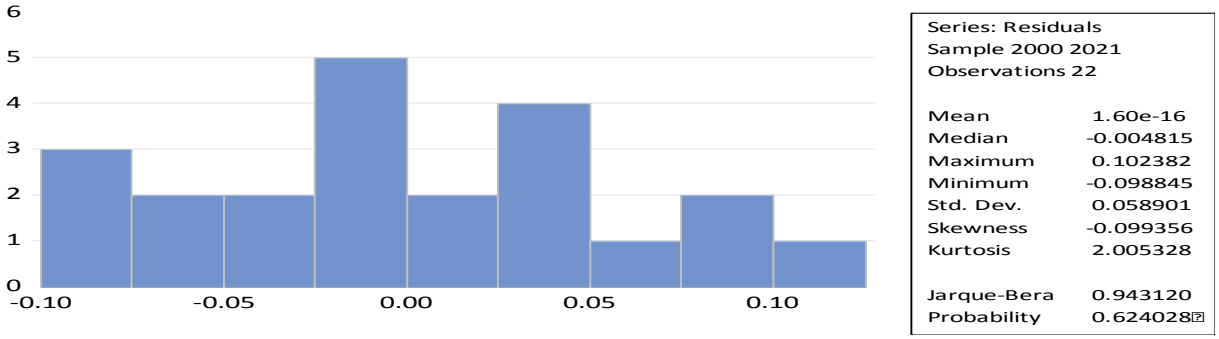

الملحق رقم(09): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي

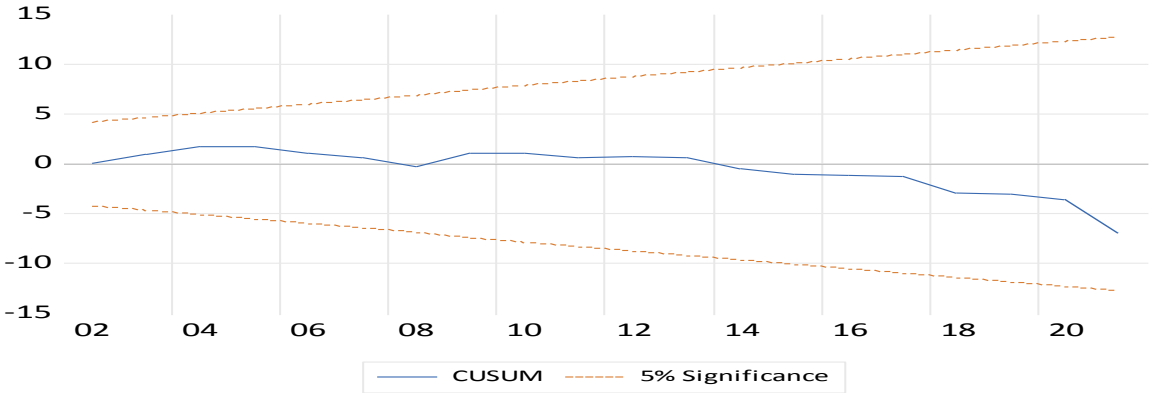

الملحق رقم(10): نتائج اختبار Ramsey Reset

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: PIB PIB(-1) EX EX(-1) EXHH C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.103272	16	0.2862
F-statistic	1.217210	(1, 16)	0.2862
Likelihood ratio	1.613056	1	0.2041

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.005151	1	0.005151
Restricted SSR	0.072855	17	0.004286
Unrestricted SSR	0.067704	16	0.004232

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	31.59698
Unrestricted LogL	32.40350

الملحق رقم (11): بيانات الدراسة

EX	EXHH	PIB	السنوات
12.084	0.357	48.85	**1999**
22.031	0.623	54.75	**2000**
19.132	0.684	54.74	**2001**
18.825	0.734	56.76	**2002**
24.612	0.664	67.86	**2003**
32.083	0.788	85.33	**2004**

46.002	0.907	103.20	**2005**
54.613	1.158	117.03	**2006**
60.163	1.332	134.98	**2007**
97.298	1.937	171.00	**2008**
45.194	1.066	137.21	**2009**
57.772	1.619	161.21	**2010**
73.802	2.140	200.02	**2011**
72.620	2.048	209.06	**2012**
65.823	2.161	209.76	**2013**
61.172	2.810	213.81	**2014**
35.138	2.057	165.98	**2015**
29.698	1.781	160.03	**2016**
35.132	1.930	170.21	**2017**
41.783	2.830	175.37	**2018**
35.312	2.068	171.68	**2019**
21.925	1.909	144.92	**2020**
38.553	4.495	162.71	**2021**